مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022

المنظمات والجمعيات الشبابية فى ماليزيا:
دراسة فى السمات وأثر البيئتين السياسية والقانونية وفعاليتها

Youth organizations and associations in Malaysia: A study of the features and impact of the political and legal environments and their effectiveness

د/ رضا محمد هلال
مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد
مدينة الثقافة والعلوم 6 أكتوبر

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص المنظمات والجمعيات الشبابية فى ماليزيا:

دراسة فى السمات وأثر البيئتين السياسية والقانونية وفعاليتها

تسعى هذه الدراسة للاجابة على معالجة قضية تتعلق بأى حد تسهم المنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب فى احترام وتعزيز عمليتى الإصلاح السياسى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقيم العمل التطوعى الموجه لخدمة المجتمع وفئة الشباب فى الدول النامية ، وذلك بالتطبيق على التجربة الماليزية فى هذا الشأن، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين عامى 1957 و2018.

وتم تقسيم الدراسة لعدة أقسام تناول أولها: تعريف الجمعيات والمنظمات الشبابية وسماتها فى التشريعات الماليزية التى أشارت إلى أن "جمعية الشباب" هى أية جمعية أو منظمة تتوفر فيها عدة معايير هى احتواء اسم الجمعية على كلمة "الشباب" أو كلمة أخرى مشابهة أو ذات معنى ومضمون مماثل لكلمة الشباب؛ وألا تقل أعمار جميع أعضاء الجمعية أو المنظمة الرئيسية أو الجمعيات والمنظمات التابعة عن خمسة عشر عاما وألا يزيد على أربعين سنة، وأن تستهدف هذه الجمعيات والمنظمات القيام بأنشطة موجهة للشباب وفقا للقانون. وثانيا: البيئة السياسية والتشريعية وأثرها على عمل جمعيات ومنظمات الشباب فى ماليزيا حيث عرض هذا الجزء من الدراسة الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الحاكمة لنشاط منظمات وهيئات المجتمع المدنى الخاصة بالشباب فى ماليزيا، والتى تشمل: السياق السياسي، والحرية والحقوق الأساسية، السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئة القانونية، والعلاقات بين الدولة ومنظمات وجمعيات و الشباب فى ماليزيا. وانتهت الدراسة فى الخاتمة إلى ضرورة تجديد بنية ورؤية ورسالة منظمات وجمعيات ونوادى الشباب والتي يجب أن تتفق على تطبيق معايير محددة مثل: الاستقلالية، وتطبيق البناء الديمقراطي المبنى على الإدارة الرشيدة . وعرضت الدراسة أيضا للدروس المستفادة **من التجربة الماليزية ومن أبرزها:** السعى الجاد والدوءب لتطبيق النصوص الواردة فى دساتير الدول العربية بشأن تمكين الشباب وتعزيز دور الشباب فى عملية التنمية على المستوى الوطنى ؛ وضرورة إعادة النظر فى القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الاجتماعى والأهلى بما يحفز الشباب على تأسيس الجمعيات والمنظمات الخاصة بهم فى العالم العربى، وخلق قنوات اتصال مباشر ومفتوح بين التنظيمات والمؤسسات الشبابية والقيادات التنفيذية على مستوى المجتمع المحلى وعلى المستوى الوطنى؛ و تمكين جمعيات ومنظمات الشباب من الوصول إلى الأصولِ الماليّة والاجتماعيّة وبما يساعد الشباب على المشاركةِ على نحوٍ مُثمر في تنمية بلدانهم .

الكلمات الدالة : الشباب ؛ المنظمات الشبابية ؛ ماليزيا ؛ تشريعات المنظمات ؛ البيئة السياسية والقانونية.

Abstract:

Youth organizations and associations in Malaysia: A study of the features and impact of the political and legal environments and their effectiveness

This study seeks to answer an issue related to the extent to which organizations and social institutions for youth contribute to respecting and promoting the processes of political reform, economic and social development, and the values of voluntary work directed at serving the community and the youth group in developing countries, by applying to the Malaysian experience in this regard. This was during the time period between 1957 and 2018.

The study was divided into several sections, the first of which dealt with the definition of youth associations and organizations and their characteristics in the Malaysian legislation, which indicated that a "youth association" is any association or organization that meets several criteria, which is that the name of the association contains the word "youth"; The age of all members of the association, the main organization, or the affiliated associations and organizations shall not be less than fifteen years and not more than forty years, and that these associations and organizations shall aim to carry out youth-oriented activities in accordance with the law. Second: The political and legislative environment and its impact on the work of youth associations and organizations in Malaysia. This part of the study presented the political, economic, social and legislative frameworks governing the activity of youth civil society organizations and bodies in Malaysia, which include: the political context, freedom and fundamental rights, the social, economic, cultural and environment context Legal, relations between the state, organizations, associations and youth movements in Malaysia.

The study concluded in the conclusion to the need to renew the structure, vision and mission of youth organizations, associations and clubs. The study also presented the lessons learned from the Malaysian experience, most notably: the serious and diligent effort to apply the texts contained in the constitutions of Arab countries regarding youth empowerment and enhancing the role of youth in the development process at the national level; And the need to reconsider the laws and legislation regulating social and civil work in a way that motivates young people to establish their own associations and organizations in the Arab world.

Keywords: youth; youth organizations; Malaysia; organization legislation; The political and legal environment.

تزايد الاهتمام فى العديد من الدول النامية منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية العقد الثانى من القرن الحالى ، بمنظمات المجتمع المدني عموما وبمنظمات وجمعيات الشباب على وجه الخصوص، وبما يرتبط بها من هيئات ومؤسسات وروابط وفعاليات متنوعة تغطي مساحات واسعة ومجالات متعددة في الواقع الاجتماعي المعاصر– للقيام بالمشاركة فى عمليات حشد وتعبئة الشباب للمشاركة فى جهود التنمية، وتمكين الشباب فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومرجع هذا الاهتمام انتشار قيم الحرية والمشاركة وتعزيز حقوق الإنسان الفردية والجماعية بمافيها حرية الاجتماع والتنظيم للأفراد عموما والشباب بصفة خاصة ؛ و اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 64/134 الصادر فى 18 ديسمبر 2009 والذى تضمن إعلان السنة التي بدأت في 12 أغسطس 2010 سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم ودعوتها " لجميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات الشباب إلى الاستفادة من السنة الدولية لتعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة المنفذة خلال السنة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي وتشجيع اتخاذ الإجراءات على جميع الصعد لنشر المثل العليا للسلام والحرية والتقدم والتضامن والتفاني في خدمة أهداف وغايات التقدم والتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بين الشباب" (https://undocs.org/ar/A/RES/64/134). علاوة على اندلاع العديد من حركات الاحتجاج والثورات الملونة فى الدول النامية عموما ودول شرق أوروبا والدول العربية خصوصا التى قادها ونظمها الشباب فى الفترة بين عامى 2002 و2012 (تقريرُ التنمية الإنسانية العربية ؛ 2016؛ ص ص. 5–7 وكذلك : Wilhelm Hofmeister, & Megha Sarmah, 2012 . pp. 89-97) بهدف إعادة تنظيم المجتمع وتحديث وتجديد النظم السياسية القائمة بما يضمن تمثيل كافة فئات المجتمع ومنها الشباب فى عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة فى الدولة عامة وتلك الموجهة والمستهدفة لهم. بالإضافة إلى تنظيم منتدى سنوى عالمى للشباب ترعاه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2020 ، ومسايرة كثير من المنظمات الدولية الإقليمية لتنظيم منتديات دولية للشباب على المستوى الإقليمى ومن أبرزها المنتدى العربى الأفريقى للشباب والذى تم تنظيمه فى مدينة أسوان فى ديسمبر 2018 ، والتى تستهدف جميعها العمل على: خفض أو الحد من الانقسامات والصراعات الإثنية فى هذه الدول والتى تشكل عقبة هائلة أمام الاستفادة من ثمار التنمية واستدامها لفترة طويلة ومنع تفتيت الدول والمجتمعات النامية ؛ السعي لتبني "سياسات تهدف إلى تفعيل دور الشباب في الريادة والقيادة وفي

أمور المجتمع كافة(https://news.un.org/ar/tags/mntd-lshbb). على ضوء ما سبق ؛ تكتسب هذه الدراسة أهميتها فى ضوء عدد من الاعتبارات والعوامل من أبرزها مايلى:

الأول: ازدياد الاهتمام الدولى والخارجى بقضايا الشباب عامة، وبالمنظمات والمؤسسات المعنية بحماية وتعزيز حقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على وجه الخصوص باعتبارها أحد عناصر الإصلاح السياسى فى الدول النامية. ورافق هذا الاهتمام اهتمام داخلى تمثل فى قيام منظمات وجمعيات الشباب سواء ذات الطابع السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى بمطالبة قيادات الدول النامية ومنها ماليزيا باحترام وتعزيز حقوق الإنسان عموما وتعميق الإصلاحات السياسية للوصول للحكم الديمقراطى بدلا من حالة " شبه أو النصف ديمقراطية " التى تتبناها هذه النظم فى الممارسة الواقعية.

الثانى: يتعلق بالربط الجديد والخلاق بين احترام حريات وحقوق الإنسان المنصوص عليها فى الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية عموما ومنها حرية التنظيم والاجتماع ووجود مؤسسات ومنظمات متخصصة ومعنية بالدفاع عن حقوق فئة الشباب بصفة خاصة؛ وتضم هذه المؤسسات والمنظمات: منظمات غير حكومية محلية ودولية.

الثالث: الدور المتزايد لمنظمات وجمعيات الشباب بصفة عامة، وظهور ممارسات جديدة وإيجابية لهذه المنظمات والمؤسسات فى مجال ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وكبح جماح بعض النظم السياسية والمؤسسات والأجهزة التنفيذية فى العودة للحكم الاستبدادى والانقلاب على الديمقراطية فى عدد من الدول النامية ومنها ماليزيا؛ علاوة على نجاحها فى جذب آلاف الشباب للانضمام إليها والمساهمة فى أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

الرابع: ازدياد الاهتمام بإقامة شبكات تنسيقية إقليمية ودولية لهذه المنظمات والمؤسسات للتشاور الدورى بشأن قضايا حقوق الشباب وحرياتهم وسبل زيادة فعالية هذه المنظمات والمؤسسات فى تعزيزها وحمايتها، مما يدعم من دور هذه المنظمات فى تحقيق الإصلاح السياسى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والوطنية عموما .

الخامس: ندرة ومحدودية الدراسات الأكاديمية العربية التى تعرضت للموضوع، وذلك رغم الأهمية المتزايدة لهذه المنظمات والمؤسسات. والدراسة تأمل أن تقدم جديداً فى التعرف على منجزات واخفاقات التجربة الماليزية فى هذا الشأن للاستفادة منها فى المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربى والدور المحورى للشباب فيها.

المشكلة البحثية وفروض الدراسة : تتمثل المشكلة البحثية للدراسة فى إلى أى حد تسهم المنظمات

والمؤسسات الاجتماعية للشباب فى احترام وتعزيز عمليتى الإصلاح السياسى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقيم العمل التطوعى الموجه لخدمة المجتمع وفئة الشباب فى الدول النامية ، وذلك بالتطبيق على التجربة الماليزية فى هذا الشأن، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين عامى 1957 و2020 والتى شهدت بدايتها استقلال ماليزيا عن الاحتلال البريطانى بينما يعد عام 2020 هو التوقيت النهائى الذى حددته حكومة الدكتور مهاتير محمد – رئيس ماليزيا الأسبق لتنفيذ رؤيتها التنموية لماليزيا 2020 . وخلال هذه الفترة الزمنية الممتدة لما يربو على الخمسين عاما جرى إنشاء ونشاط غالبية المنظمات والمؤسسات المعنية بالشباب فى ماليزيا، بهدف الحد من الصراعات الإثنية داخل ماليزيا المتعددة الأعراق والديانات واللغات، علاوة على استيعاب رغبات وطموحات الشباب فى ماليزيا للمشاركة الكاملة فى عملية الإصلاح السياسى وتحسين الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ؛ وكذلك المساهمة بفعالية فى عملية التنمية الشاملة ومن أبرزها التنمية الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص.

وتسعى الدراسة إلى محاولة الإجابة على بعض التساؤلات من أبرزها:

1- ماهى المحددات الوطنية الماليزية التى دفعت الحكومات الماليزية المتتابعة خلال فترة الدراسة من تبنى ووضع سياسات اجتماعية خاصة بفئة الشباب ؟.

2- ماهى الأهداف التى سعت الحكومات الماليزية والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب لتحقيقها خلال الفترة الممتدة بين عام 1957 و2020 ؟

3- ماهو تأثير إقامة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب على عملية الإصلاح السياسى وغرس وترويج قيم العمل التطوعى قى صفوف الشباب الماليزى؛ أو بمعنى آخر ماهى إسهامات هذه المنظمات والمؤسسات الماليزية فى عملية التنمية بأبعادها ومجالاتها المتعددة ؟.

3- ماهى الدورس المستفادة من تجربة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية الماليزية التى يمكن أن تتبعها الدول العربية لتعزيز الدور الإيجابى لفئة الشباب والمنظمات الاجتماعية الخاصة بهم فى عملية التنمية الشاملة التى تقوم بها ؟.

الاقترابات والأدوات البحثية للدراسة

على الرغم من أن هناك عدة اقترابات بحثية لدراسة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب، إلا أن اقتراب تحليل النظم، والاقتراب القانونى/المؤسسى تعد من وجهة نظر الباحث الأنسب لدراسة هذه المنظمات والمؤسسات الاجتماعية فى دعم وتعزيز دور الشياب فى عملية التنمية بالدول النامية عموما وفى ماليزيا على وجه الخصوص. وفيما يلى بيان بكيفية استخدام وتوظيف هذه الإقترابات فى الدراسة:

أ- اقتراب تحليل النظم: تنطلق الدراسة فى استخدامها لهذا الاقتراب من النظر إلى المنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب كنسق فرعى من مؤسسات النظام السياسى ، وهذا النسق يتضمن مدخلات تشمل: الإطار القانونى والتنظيمى لتلك المنظمات والمؤسسات وطبيعة العضوية فيها وتشكيلها، والهيكل التنظيمى لها والموارد المالية والبشرية لها، وكذلك ضغوط البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والتى يقصد بها مختلف الظروف الداخلية المحيطة والمؤثرة سلبا أو إيجابا في مدى إمكانية قيام هذه المنظمات والمؤسسات الاجتماعية بإنجاز وظائفها الأساسية التى وردت فى التشريعات المنظمة لعملها، وكذلك فيما قررته هذه المنظمات والمؤسسات من وظائف جديدة لها بعد توفر قدر من الحرية والرغبة فى توسيع أدوارها على أرض الواقع فى ماليزيا.

أما عملية التفاعل بين المحيط والنظام فهى العملية التي تتميز باستلام النظام – وهى المؤسسات المنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب – المسببات المرسلة من محيطها الخارجي والذى يتمثل فى رؤى ومواقف: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذلك منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام من هذه المنظمات والمؤسسات، وبين مدلولاتها التي يرمي النظام من ورائها إما إلى التأقلم مع المسببات أو إلى السيطرة عليها.

بينما تشمل المخرجات مجموعة السياسات والبرامج والخطط والقرارات التى تصدر عن المنظمات والمؤسسات الاجتماعية ومدى اختلاف هذه المخرجات من منظمة اجتماعية لأخرى من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية محل الدراسة ؛ وأسباب ذلك، ومدى اتساق هذه المخرجات مع مستهدفات عملية التنمية الماليزية.

فى حين تركز عملية التغذية المرتدة على مجمل الأعمال الايجابية والسلبية الناتجة من المحيط الخارجي لهذه المنظمات والمؤسسات، والذى يشمل: ردود ومدلولات وأفعال السلطات: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والمنظمات والهيئات واللجان الخاصة بمنظمات المجتمع المدنى المحلية ، على القرارات والسياسات والبرامج التى تتبناها هذه المنظمات والمؤسسات فى مجال تعميق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى أثناء مزاولتها لنشاطها فى ماليزيا، وتدخل مرة أخرى كمدخل جديد في عملية محددات بدء وضع وتصميم سياسات وأهداف جديدة لهذه المنظمات فى عملية التنمية.

ب- الاقتراب القانونى/ المؤسسى: وهو اقتراب يركز على المنظمات والمؤسسات الاجتماعية من حيث الإجراءات والضوابط القانونية لتأسيس وإقامة هذه المنظمات التى تشكل أحد مكونات النظام السياسى الماليزى، وبطريقة عمل وتشكيل هذه المؤسسات والقواعد المنظمة والعوامل المؤثرة في فاعليتها. ويعنى هذا المنهج بدراسة عدد من الأبعاد منها الهدف من تكوين المنظمات والمؤسسات

الاجتماعية للشباب، وكيفية تجنيد الأعضاء فيها، والوحدات الداخلية بها، وعلاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات في المجتمع، والإطار القانوني المنظم لعملها، وثقل المؤسسة النسبي في النظام السياسي، وتوزيع الأدوار داخلها والتغير المؤسسي، وحدود تأثير المؤسسة في المجتمع. لذا يعتمد هذا الاقتراب على توظيف الوثائق والمصادر القانونية التى تشمل: القرارات و المواثيق والمراسيم القانونية والتشريعية المحلية ومن أبرزها الدساتير والقوانين واللوائح التنفيذية والإجرائية في دراسة النظم والمؤسسات السياسية.

وتسعى الدراسة لاستخدام هذا الاقتراب من خلال الاستفادة من المفاهيم والتوجهات التى طرحها بشأن تقسيم وظائف المؤسسات ما بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، والوقوف على الوظائف الظاهرة والكامنة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث يفترض أن هناك وظائف ظاهرة وأخرى كامنة لهذه المؤسسات.

أما الاقتراب المؤسسى فينظر للمؤسسة – وفقا للموسوعة السياسية (عبد الوهاب الكيالى ؛ 1974؛ ص ص. 23–234) – على أنها " كيان يضم العديد من الأشخاص مثل منظمة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو رابطة يجمع بين أعضاءها والمنتمين لها صلة تنظيمية تطوعية ومشتركة ، ويكون لديها هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية من قبيل القيام بالعديد من الأنشطة والمشاريع الجماعية والمشتركة ذات أبعاد اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ".

ويركز هذا الاقتراب على دراسة المنظمات والمؤسسات فى الوصول إلى تحديد السلوكيات و المخرجات التى تنتج عن المدخلات التى استقبلتها هذه المنظمات والمؤسسات باعتبارها تعد متغيرا مستقلا يؤثر فى تحديد الفاعلين الذين يسعون للمشاركة فى أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية مشتركة مستهدفة تحقيق مصالهحم ومصلحة المجتمع المحلى أو الوطنى الذى ينطلقون منه ؛ علاوة على تحديد أشكال وأنماط الاستراتيجيات التي ينتجونها وتؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه.

وترمى الدراسة استخدام الاقتراب المؤسسى فى التعرف على درجة مؤسسية التنظيمات أو المنظمات الاجتماعية الشبابية؛ ومدى تغير وتجدد القيادات فيها واستقلالها المالى والادارى وتأثيره على آليات عمل وتحقيق أهداف هذه المنظمات ، ودرجة كفاءة المنظمات من خلال التعرف على علاقتها بمنظمات المجتمع المدنى والإعلام وأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضاء والأحزاب السياسية فيما يعرف بالدور الاتصالى للمنظمات والمؤسسات الاجتماعية الشبابية، وكذلك سعى هذه المؤسسات إلى إقامة شبكات من العلاقات والتفاعل البينى مع هذه الأجهزة.

على ضوء ما سبق؛ ترمى الدراسة إلى تناول واقع المنظمات والجمعيات الشبابية فى ماليزيا من

حيث التعرف على تطور نشأتها وأهم الخصائص والسمات المميزة لها ومدى نجاحها فى أدائها، بالإضافة إلى رصد تطور علاقاتها بأجهزة الدولة، والإطار السياسى والتشريعى الحاكم لإقامتها ونهوضها بالوظائف المنوطة بها، والتعرف على أوجه النجاح فى توجهات وسياسات الجمعيات والمنظمات الشبابية وأدوارها فى التنمية الماليزية ، علاوة على تقصى واستكشاف القيود والمشكلات التى تعوقها عن أداء وظائفها وأدوارها، وسبل التغلب عليها فى المستقبل؛ وأبرز الدروس المستفادة للدول العربية من تجربة منظمات ومؤسسات الشباب الماليزية.

أولا : تعريف الجمعيات والمنظمات الشبابية وسماتها فى ماليزيا

اتفقت الآراء على نطاق واسع على تعريف الشباب كمرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد حينما يمر الأفراد بعملية من التغير الجسدى والاجتماعى والاقتصادى وصور التغير الجسدى والاجتماعى والاقتصادى وصور التغير الأخرى لينتقل تدريجيا من الاعتماد المحدود على آخرين إلى الاستقلال التام، بيد أن هذا التعريف والتحديد قد يتأثر بعوامل أخرى مثل : متوسط العمر التى يتم فيها الشباب التعليم والتدريب والسن القانونية التى يمكنهم فيها الالتحاق بالعمل والزواج والإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات والموافقة على الخدمات الطبية المقدمة لهم أو الالتحاق بالخدمة العسكرية.

وقد ركز تقرير تنمية العالم لسنة 2007 – فى إطار محاولة تعريفه للشباب– على مؤشر رقمى هو الشباب فى المرحلة العمرية بين 12–24 عاما، بينما عرف برنامج العمل العالمى التابع للأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15– 24 عاما. فى حين تستخدم منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف المرحلة العمرية ما بين 10–19 عاما كمؤشر لتعريف الشباب(البنك الدولى، سبتمبر 2007، ص ص.1–2 وكذلك : Janice L. H. Nga, Victor T. King & Michael J. G. Parnwell, 2010,pp.23-25) . يلاحظ أيضا عدم استقرار الحكومات الماليزية المتتابعة على تحديد الفئة العمرية للشباب حيث حددت السياسة الوطنية لتنمية الشباب في عام 1997 الفئة العمرية للشباب بالأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15–40 سنة؛ ومع ذلك قرر القائمون على تنفيذ تلك السياسية آنذاك على أن التركيز الرئيسي لبرامجها الإنمائية سيكون موجها فقط للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 سنة . بينما قرر القائمون على وضع السياسة الجديدة للشباب والمعروفة بـ " السياسة الماليزية للشباب " والتى تم اعتمادها والمصادقة عليها وبدء تطبيقها فى عام 2018 أن الفئة العمرية للشباب تضم الأشخاص أو الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عامًا ، فى حين ذهب مكتب الإحصاء الماليزي فى تعريفه للشباب بأنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا(Islamic Development Bank , February 2019. P.2) .

على الرغم من التخبط الصارخ بين الأجهزة الرسمية الماليزية فيما يتعلق بالفئة العمرية للشباب؛ غير

أننا سنعتمد على ما أصدرته الأجهزة التنفيذية الماليزية فى إطار سياساتها وبرامجها الخاصة بتنمية الشباب على تعريف الشباب بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و40 عاما. ووفقا لهذا المؤشر العددى يشكل الشباب أغلبية كبيرة من إجمالى السكان حيث وصل عددهم فى التعداد السكانى الذى قامت به هيئة الإحصاء فى ماليزيا فى عام 2020 نحو 13,568 مليون فرد شكلوا نسبة 42,4٪ من إجمالى سكان ماليزيا الذين قدر عددهم بنحو32,200 مليون فرد(الكتاب الإحصائى السنوى الماليزى https://www.dosm.gov.my/v1/index وكذلك : Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2020,p.8) .

أما بشأن تعريف منظمات وجمعيات الشباب يستخدم البنك الدولي مصطلح منظمات الشباب للإشارة إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح، وتلك المنظمات لها وجود في الحياة العامة، من خلال دورها في التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها من الشباب، بناءً على اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية. ويشير هذا التعريف لمنظمات وجمعيات وحركات الشباب، والذي حظي بانتشار واسع النطاق في الآونة الأخيرة في الأوساط الأكاديمية والدولية المعنية بالتنمية، إلى مجال النشاط الخارج عن نطاق الأسرة، والدولة، والسوق. ويستبعد هذا التعريف مؤسسات الأعمال– حتى وإن كانت تستهدف رجال الأعمال من فئة الشباب التي تهدف إلى الربح، رغم أنه قد يشمل الروابط المهنية أو اتحادات مؤسسات الأعمال (Third World Youth Forum ,1998, p.5 , United Nations ,1997. p.12 & World Conference of Ministers Responsible for Youth ,1998, , p.8) .

مما سبق جميعه يمكن وصف منظمات الشباب باعتبارها أحد تصنيفات منظمات المجتمع المدنى، بأنها نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من الشباب من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ولكي يكون ذا جدوى، لابد أن يتجسد في مؤسسات تطوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى، كما أنه مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماس من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الشباب والفئات الضعيفة فى المجتمع، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل هو مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.

ووفقا للتعريف السابق، فإن هناك أربعة مقومات أساسية يتعين توافرها فى منظمات الشباب – وهى

لا تختلف عن المقومات الضرورية فى منظمات المجتمع المدنى عموما، وهى: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، والتواجد في شكل منظم من التدرج الوظيفى والعمل المهنى، وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وعدم السعي للوصول إلى السلطة (وهذا الهدف عليه خلاف من زاوية اعتبار الأحزاب السياسية وما تضمه من لجان وبرامج للشباب جزءا من تكوينات منظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب أم لا؟) .

وقد تبنى المشرع وصانع السياسات العامة فى ماليزيا وجهة النظر التى تتبنى علاقة المشاركة بين الدولة ومنظمات وجمعيات الشباب، حيث حدد المشرع فى صياغته للقانون رقم 668 الصادر فى 26 يوليو 2007 بشأن جمعيات الشباب وتنمية الشباب – المقصود بالأنشطة الشبابية بأنها جميع الأنشطة المتعلقة بالشباب والتى تستهدف تحقيق ما يلى (LAWS OF MALAYSIA, 2007, p.12)

أ) بناء شخصية الشباب . ب) تطوير الروح الوطنية بين الشباب.

جـ) نشر مبادئ روكون نيجارا Rukun Negara؛ وهى الفلسفة القومية للمالاى.

(د) خلق الوعي بين الشباب ضد العناصر والقيم السلبية.

(هـ) تمكين الشباب من الحصول على: الوعي والثقافة، والبيئة، والرياضة والصحة والرعاية الاجتماعية والروحية.

و) توفير فرص لمشاركة الشباب في برامج المناطق الحضرية وتنمية المجتمعات المحلية الريفية.

(ز) توفير فرص للتدريب في مجال القيادة، ومهارات وروح المبادرة.

(ح) مساعدة الشباب فى تبنى وتشكيل مواقف إيجابية في مواجهة تحديات ومتطلبات الحياة من خلال استخدام مكونات المهارات التعليمية والحياتية.

وحددت الحكومة الماليزية فئة "الشباب" بأنهم الأشخاص الذين لا تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما ولا تزيد على أربعين عاما من العمر.

بينما أكدت التشريعات الماليزية المعنية بالشباب ومنظماتهم بأن المقصود بجمعيات ومنظمات الشباب هى تلك التشكيلات والتنظيمات التى تشمل: أي نادى أو شركة أو شراكة أو جمعية مكونة من سبعة أشخاص أو أكثر، أيا كانت طبيعتها أو الغرض منها، سواء مؤقتة أو دائمة ، ولكنها لا تشمل : أية شركة مسجلة بموجب أحكام القانون المتعلق بالشركات أو بموجب قانون آخر سار فى ماليزيا، وأية شركة أو إتحاد أو جمعية تم تأسيسها بموجب قانون مكتوب، وأية اتحادات تجارية مسجلة أو مطلوب تسجيلها بموجب لوائح خاصة باتحادات تجارية سارية المفعول والتنفيذ فى ماليزيا، وكذلك وفقا لقانون النقابات المعمول به في ماليزيا، بالإضافة إلى أية شركة أو جمعية أو شكل من الشراكة التي يكون الغرض الوحيد من القيام بها تحقيق مكاسب مادية لصالح الشركة أو للأفراد العاملين فيها، كما لا

يعد من جمعيات ومنظمات الشباب تلك الجمعيات أو المنظمات التعاونية المسجلة بموجب قانون ساري المفعول، أو أية جمعية أو منظمة تم منحها شهادة خاصة بتأسيس وإقامة المدارس والمعاهد التعليمية، أو أية جمعية أو منظمة تشكل جزءا من مدرسة أو مجموعة مدارس، أو أية مدرسة أو لجنة لإدارة مدرسة أو اتحاد أو رابطة للآباء أو اتحاد أو رابطة للآباء والمدرسين مسجل أو تم رفض تسجيله وفقا لقانون ساري أو دخل حيز النفاذ.

علاوة على ماسبق، فإن القانون سالف الذكر أشار إلى أن "جمعية الشباب" هى أية جمعية أو منظمة تتوفر فيها عدة معايير هى(Ibid., p.14):

(أ) أن يحتوي اسم الجمعية على كلمة "الشباب" أو كلمة أخرى مشابهة أو ذات معنى ومضمون مماثل لكلمة الشباب.

(ب) ألا تقل أعمار جميع أعضاء الجمعية أو المنظمة الرئيسية أو الجمعيات والمنظمات التابعة عن خمسة عشر عاما وألا يزيد على أربعين سنة، وأن تستهدف هذه الجمعيات والمنظمات القيام بأنشطة موجهة للشباب وفقا للقانون.

ثانيا: البيئة السياسية والتشريعية وأثرها على عمل جمعيات ومنظمات الشباب فى ماليزيا

يتناول هذا الجزء من الدراسة الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الحاكمة لنشاط منظمات وهيئات المجتمع المدنى الخاصة بالشباب فى ماليزيا، والتى تشمل: السياق السياسي، والحرية والحقوق الأساسية، السياق الاجتماعي والاقتصادي، والسياق الاجتماعي والثقافي والبيئة القانونية، والعلاقات بين الدولة ومنظمات وجمعيات وحركات الشباب فى ماليزيا، وذلك على النحو التالى:

1- البيئة السياسية: تتفاعل العديد من الظروف والضغوط السياسية الداخلية والخارجية التى من الممكن أن تدفع بحركة ودور منظمات وجمعيات الشباب أو تحد من نشاطها ودورها فى التنمية المجتمعية. وفيما يلى بيان وتوضيح لأبرز هذه الظروف والضغوط السياسية الداخلية التى تدفع وفى آحيان أخرى تعرقل نشاط وحركة منظمات وجمعيات الشباب:

أ) التركيبة الإثنية فى ماليزيا والتى تتجسد فى عدة أشكال من التنوع العرقى والدينى واللغوى وتباين سياسات الحكومات السياسية الماليزية المتتابعة فى التعامل معها، حيث بلغ سكان ماليزيا فى عام 2020 أكثر من 32,365 مليون نسمة (https://www.dosm.gov.my/v1/index) يعيشون على مساحة تقارب 329,845 كم2 (127,354 ميل مربع) ، وتتكون من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، وتنقسم الدولة الماليزية إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية) .

ويتألف التعداد السكاني في ماليزيا من العديد من المجموعات العرقية، حيث يشكل الملايو 50.4٪ بينما يمثل البوميبوترا 11 ٪ من السكان وهم السكان الأصليين من غير الملايو، بما في ذلك العرقيات التايلاندية، والخمير، والتشام والسكان الأصليين في صباح وساراواك. ويشكل البوميبوترا من غير الملايو أكثر من نصف سكان ساراواك (منهم 30 ٪ ايبان)، وما يقرب من 60 ٪ من سكان صباح (منهم 18 ٪ كدازان – دوسون، و 17 ٪ باجاو) كما توجد أيضا مجموعات من السكان الأصليين في أعداد أقل من ذلك بكثير في شبه الجزيرة، حيث تعرف بمجموعها باسم أورانج أسلي. فى حين تنحدر نسبة 23.7 ٪ من الماليزيين من أصول صينية، بينما يشكل الماليزيون من أصول هندية حوالي 7.1 ٪ من السكان. و توجد جماعات عرقية هندية أخرى مختلفة، بما في ذلك تيلوجو، مالايال، البنجاب، السند، البنغال وجوجارات.

بالإضافة إلى التركيبة العرقية السابقة، هناك تعددية دينية حيث أن المجتمع الماليزي مجتمع متعدد الأديان. فوفقاً لتعداد السكان والمساكن عام 2020، هناك ما يقرب من 60.4% من السكان مسلمون، بينما تشكل الديانة البوذية 19.2%، فى حين أن هناك 9.1% مسيحيون، ويمثل الهندوس 6.3%، بينما يمارس نحو 2.6% الكونفوشية والطاوية وغيرها من الديانات التقليدية الصينية، وأفاد 0.9 ٪ بأنهم إما ملحدون أو لم يقدموا أية معلومات بخصوص ديانتهم

(https://www.cia.gov/library/publications/ وكذلك: https://www.dosm.gov.my/v1/index) .

وقد تواكب مع التعدد العرقى والدينى حدوث نوع من عدم التكافىء فى توزيع السكان، حيث يتمركز نحو 21 مليون نسمة في شبه جزيرة الملايو نتيجة لتطور الصناعات التي تعتمد على الطاقات البشرية وتنامى دور القطاعين الصناعى والخدمى فى التنمية حيث يستوعب قطاع الخدمات والذى يضم أنشطة: العقارات والإسكان والبناء والبنوك والمصارف والفنادق والمطاعم وشركات التأمين والخدمات الاجتماعية نحو 57 % من حجم العمالة فى ماليزيا، بينما يقطن شرق ماليزيا حوالي 7 ملايين نسمة وتعتمد هذه المنطقة على القطاع الزراعى وبعض المصانع القائمة على منتجاته مثل : زيت النخيل والمطاط.

كما واكب التعدد العرقى والدينى السابق أيضا نوع من التمييز الاقتصادى والتعليمى والثقافى لصالح المواطنين من أصول هندية وصينية الذين استحوذوا على إدارة وتشغيل وملكية أغلب الأنشطة الاقتصادية، بينما حرم سكان البلاد الأصليين من المالاى من الانتفاع بثمار هذه الأنشطة (كمال المنوفى وجابر سعيد عوض ؛ 2008؛ ص ص. 45–46) .

وقد كان لهذه التعددية العرقية والدينية وما صاحبها من قصور فى توظيفها بما يحفظ جهود التنمية والاستقرار فى ماليزيا فى فترة ما بعد الاستقلال، تأثيرها على أنماط وأشكال الجمعيات والمنظمات

والحركات الشبابية التى تم تأسيسها وإقامتها وفقا للعوامل الإثنية العرقية والدينية لمجموعة الأعضاء المنتمين لها أو للجماعات الإثنية التى تتوجه إليها بخدماتها. وعلى الرغم من وجود بعض الآليات الخاصة بالتنسيق بين أغلبية هذه المنظمات والجمعيات الدينية والعرقية من قبيل إتحاد الطلاب على مستوى الجامعات أو الإتحاد العام أو المجلس المركزى لنوادى الشباب وجمعيات خدمة المجتمع، إلا أنه كثيرا ما بزغت من فترة لأخرى الانقسامات العرقية والدينية على هذه الجمعيات والمنظمات التى كثيرا ما استخدمت وسيلة التظاهر أو الاعتصامات للتعبير عن مطالب الجماعات العرقية أو الدينية التى تنتمى إليها.

وشهدت ماليزيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال نشاطاً ملحوظا لجمعيات ومنظمات الشباب التابعة للمالاى فى الضغط على الحكومات الماليزية المتتابعة للإسراع بتنفيذ الخطط الخاصة بزيادة التمكين الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمالاى، واتبعت هذه المنظمات عددا من الآليات الخاصة لتنفيذ هذا الهدف الرئيسى لها منها: مرحلة المواجهة والصدام والتى اتسمت باستخدام هذه الجمعيات والمنظمات المظاهرات الحاشدة والاعتصامات لإجبار الحكومة على المضى قدما ودون تردد فى تنفيذ هذه السياسة. ومرحلة المهادنة واللجوء للتفاوض والوسائل الهادئة فى توصيل مطالبها. ومرحلة المشاركة والتعاون مع الحكومة فى الدعاية لسياستها وبرامجها الهادفة لتميكن المالاى ، وتنفيذ بعض المشروعات ذات الطابع الاجتماعى والخدمى لفئة الشباب والعمال والفلاحين والفقراء فى الريف والمناطق النائية (Richard Stephen Milne and Diane K. Mauzy, 2017, pp. 67-68, M.L. Weiss and H. Saliha, 2015.pp.33-34).

غير أن نجاح جمعيات ومنظمات الشباب من المالاى فى التنسيق مع حكومات مهاتير محمد وعبدالله بدوى ومحمد نجيب عبد الرزاق لتطبيق وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بتمكين المالاى، قد أدى إلى تنامى شعور الغضب والاحتقان لدى منظمات وجمعيات الشباب من الصينيين والهنود والتى اتجهت لتنظيم عدد من المظاهرات والاعتصامات الرافضة لسياسات الحكومة الراهنة برئاسة محمد نجيب عبد الرزاق ورفض إعادة انتخابها مرة أخرى حيث شهدت ماليزيا مسيرتين مناهضتين للحكومة في بداية نوفمبر 2007 ومظاهرة أخرى فى عام 2009، والتى نظمتها عدة منظمات وجمعيات شبابية وطلابية هندية وصينية والتى استطاعت حشد أكثر من 40 ألف شخص للمشاركة فيها وللمطالبة بإصلاح النظام الانتخابي الماليزى بما يتيح تمثيل أكبر للهنود والصينيي (NOR AZIZAN IDRIS, 2018,pp.87-95, - JANICE LAY HUI NGA,VICTOR TERRY KING, December 2019, pp394-395).

كما دعت جبهة عمل حقوق الهندوس – وهى إحدى منظمات المجتمع الهندى فى ماليزيا عدة

جمعيات عمالية وشبابية هندية للانضمام إلى مسيرة نظمتها في 25 نوفمبر 2007 فى العاصمة الماليزية من قبل (هندراف)،وذلك بهدف الاحتجاج على السياسات الحكومية التمييزية لصالح عرقية الملايو، وقد قدرت الحشود المشاركة فى هذه المسيرة بما بين 5و 30 ألف فرد، وقد استخدمت قوات الشرطة سياسة البطش بالمتظاهرين واعتقالهم فى محاولتها منع هذه التجمعات العرقية، كما قامت في 16 أكتوبر 2008 بحظر نشاط منظمة هندراف باعتبارها تمثل "خطراً على الأمن القومي " الماليزى (Baradan Kuppusamy: http://ipsnews.net/news.asp?idnews=41175 , Zubaidah Abu Bakar, January 23, 2009, p.16) .

ب) إقرار عدد من السياسات وخطط العمل الخاصة بالشباب على المستوى الدولى وانضمام ماليزيا لها: اتجهت الأمم المتحدة إلى التفكير فى وضع برنامج عمل وخطط خاصة بتضمين الشباب فى خطط التنمية، ومطالبة الدول الأعضاء بتبنى وتنفيذ برامج وسياسات على المستوى الوطنى تعنى بالشباب وتعزيز مشاركته فى عملية التنمية والاستقرار المجتمعى. وبدءا من عام 1985 نظمت الأمم المتحدة لهذا الغرض العديد من المؤتمرات السنوية التى يحضرها وزراء الشباب أو من ينوب عنهم للتشاور والتباحث حول هذه الخطط والبرامج ، وأثمرت هذه الاجتماعات والمشاورات عن إطلاق " البرنامج العالمى للتحرك من أجل الشباب حتى عام 2000 ومابعده"، والذى قدم بدوره عددا من التوصيات والمبادىء الاسترشادية التى يتعين على الدول الأعضاء تضمينها فى سياستها الوطنية الموجهة لتنمية الشباب، ومن أبرز هذه المبادىء والتوصيات مايلى (United Nations, 1985.pp.19-23):

– ضرورة التوكيد على دور ومكانة الشباب فى المجتمع، ومسئولية المجتمع نحو الشباب.

– وضع وإيجاد آليات التنسيق والتعاون بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية وممثلى الشباب التى يمكنها أن تساهم فى صياغة وتشكيل وتنفيذ السياسات الخاصة بالشباب.

– تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتجميع الشباب والتى تمكنهم من السماح لهم بالتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم، ومشاركتهم فى القرارات المرتبطة بهم، وتضمن لهم حرية تنظيم والقيام بأنشطتهم.

– إعادة النظر فى السياسات القائمة والتى تقوم بها الحكومات والمؤسسات غير الحكومية بما يكفل منح الشباب مكانهم ودورهم كمستفيدين ومشاركين فى خطط التنمية القومية.

وفى عام 1995 ، وبمناسبة احتفال الأمم المتحدة بـ" العام الدولى للشباب"، تبنت الجمعية العامة بالإجماع فى 14 ديسمبر 1995 " خطة عمل البرنامج العالمى للشباب حتى عام 2000 وما بعده World Programme of Action for Youth to the Year 2000 and Beyond". ولم تكتف الوثائق الصادرة عن هذا البرنامج بتقديم التوصيات والنصائح لصانعى السياسات العامة الخاصة بالشباب فى الدول الأعضاء بل قدمت عددا من المقترحات التى يتعين على تلك الدول

العمل على تنفيذها، ومن أبرز هذه المقترحات ما يلى (United Nations, 1995.pp.87-89):

– حث الحكومات التى لم تقم بعد بوضع أو تشكيل أو تبنى سياسة قومية للشباب بالقيام بذلك فى اقصر فترة زمنية ممكنة، وذلك باعتبارها وسيلة لمخاطبة وتلبية احتياجات الشباب.

– يتعين أن تكون هذه السياسات جزءا من عملية مستمرة لمراجعة وتقييم أوضاع الشباب، وأن تتضمن هذه السياسات البرامج والإجراءات والأهداف والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذها وعملية التقييم المستمر لمدى تحققها على أرض الواقع وبيان المعوقات التى تعترض تنفيذها وسبل التغلب عليها.

– ضرورة حث الدول على تسهيل الآليات المتعددة الأطراف التى تقوم بمهام تقديم الاستشارات والتعاون والتنسيق والرقابة والتقييم وتوفير المعلومات المتعلقة بهذه السياسات والاستراتيجيات.

– يجب التفكير فى إسناد تنفيذ المهام والأنشطة السابقة إلى أجهزة وهياكل ومؤسسات ذات طبيعة متعددة المهام ومتعددة القطاعات، بحيث تشمل مشاركة الأطراف التالية: الإدارات والوزارات المهتمة بمشاركة الشباب، والمنظمات غير الحومية على المستوى القومى، والقطاع الخاص .

وحددت تلك الوثيقة عشر قضايا يتعين على الدول الأعضاء ايلاها الأولوية فى التضمين فى أية استراتيجيات أو سياسات أو برامج قومية للشباب، وهى: التعليم، والتوظيف/ التشغيل، الفقر والجوع، الصحة، البيئة، ومكافحة المخدرات، أنشطة شغل أوقات الفراغ، الفتيات والشابات، والمشاركة الكاملة والفاعلة للشباب فى حياة المجتمع وصنع القرار.

وجرى التأكيد على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ وتضمين المقترحات والتوصيات السابقة فى أكثر من أربعة مؤتمرات عالمية عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بحضور وزراء الشباب أو من يمثلونهم خلال الفترة الممتدة بين عامى 1998 و2005، كان من بينهم وزراء الشباب فى ماليزيا فى تلك الفترة، وصدر عن هذه المؤتمرات عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل الهادفة لتمكين الشباب ومشاركتهم فى كافة الأنشطة المجتمعية والسياسية والخدمية، علاوة على عقد مؤتمر سنوى للمنتدى العالمى للشباب التابع للأمم المتحدة والذى تم إنشائه فى عام 1998 والذى تعرض فيه كل دولة من الدول الأعضاء سنويا السياسات والبرامج وخطط العمل التى تقوم بتنفيذها لتمكين الشباب (Azizuddin Ahmad, 2009 , pp.2-3, Saifuddin Abdullah , 2008, pp.4-6) .

وقد فرضت التطورات الدولية السابقة على الحكومات الماليزية خلال الفترة من عام 1985 وحتى عام 2018 مراجعة وتقييم سياساتها وبرامجها الخاصة بالشباب وتمكينهم سياسيا واقتصاديا وخدميا واجتماعيا وثقافيا، وذلك بالتعاون من منظمات وجمعيات الشباب والقطاع الخاص الماليزى، وتطوير هذه السياسات والبرامج بما يحقق الأهداف والأغراض المرجوة منها، ووضع وتبنى نظم وإجراءات جديدة تواكب التغيرات المستحدثة وتلبى الاحتياجات المتزايدة للشباب، وكذلك تعديل وإعادة صياغة للتشريعات والقوانين المنظمة لأجهزة ومؤسسات تلك البرامج والسياسات ومنها منظمات وجمعيات

الشباب فى ماليزيا بما يعزز ويدعم من علاقة المشاركة بينهما فيما يتعلق بالشباب الماليزى.

ج) تبنى الحكومة الماليزية لعلاقة المشاركة مع جمعيات ومنظمات الشباب للارتقاء بأدائها فى خدمة الشباب:

على الرغم من قيام الحكومات الماليزية المتتابعة منذ عام 1958 بإقامة بعض المؤسسات الاستشارية على المستوى القومى المعنية بقضايا الشباب من قبيل: المجلس الماليزى للشباب Malaysian Youth Council(MYC)، والذى جاء تأسيسه فى عام 1948، ليكون بمثابة المظلة والهيكل العام لمنظمات وجمعيات الشباب فى ماليزيا، ووضع السياسات القومية المعنية بالشباب والسياسات الخاصة بتنميتهم، وتنظيم وتنسيق الأنشطة والخدمات الشبابية والدفاع عن قضاياهم ، وتمثيل الشباب فى جميع الميادين وعلى جميع المستويات، والمساعدة فى تعزيز المواقف والظروف الإيجابية المهيئة لمشاركتهم فى الدفاع عن القضايا القومية، وتقديم يد العون والمساعدة فى أوقات الأزمات والطوارىء، وضمان التوزيع العادل للمنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية، والترويج لاحترام حقوق الإنسان، وإعداد قادة المستقبل. إلا أن هذا المجلس لم يقدم النتائج والإنجازات التى كانت الحكومة تعول عليه فى تحقيقها من حيث حشد طاقات وإمكانات جمعيات ومنظمات الشباب فى ماليزيا لخدمة القضايا والأهداف القومية التى تطمح الحكومة لتحقيقها خاصة فى مجالات: التنمية الاقتصادية ، والخدمة المجتمعية، واستغلال طاقات الشباب فى العمل التطوعى والخدمى. واقتصر نشاط المجلس على توزيع بعض المطبوعات والنشرات الصحفية الخاصة به وأخبار قياداته، وتنظيم بعض الدورات الخاصة بزيادة المهارات والخبرات الإدارية لأعضاء الجمعيات والمنظمات الشبابية، علاوة على بعض الدورات الخاصة بتأهيل القيادات فى الجمعيات والمنظمات المنضمة له، وتنظيم الاحتفال السنوى بيوم الشباب فى 15 مايو من كل عام، ومنح الجائزة السنوية للشباب والتى عادة ما تقدم لقادة ورموز الجمعيات والمنظمات الشبابية الناشطة فى العمل التطوعى والمجتمعى (JANICE LAY HUI NGA,VICTOR TERRY KING, December 2019 , p.396) .

وفى عام 1972 أنشات الحكومة الماليزية المجلس القومى الاستشارى للشباب National Youth Consultative Council(NYCC) ، والذى يجتمع مرتين على الأقل فى السنة، ويستهدف مراقبة تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية الشباب، وتقديم النصائح والاقتراحات المتخصصة لوزير الشباب والرياضة بشأن السياسات والقضايا المرتبطة بتنمية الشباب، وتقديم الاستشارات – كبيت خبرة متخصص– لمنظمات وجمعيات الشباب ولكافة أجهزة وهيئات الدولة المهتمة بمشكلات الشباب. وقد واجه هذا المجلس ذات المشكلات والعوائق التى واجهت مجلس الشباب الماليزى من حيث عدم عناية الحكومة باقتراحاته وتوصياته ودراساته المرتبطة بتنمية الشباب، علاوة على تدنى كفاءة الجهاز الإدارى العامل به، وعدم مشاركة كثير من منظمات وجمعيات الشباب فى أنشطته وبرامجه الخاصة

بخدمة المجتمع والشباب فى المناطق النائية(Malaysian Youth Council, December 1995.pp.1-2).

لذا اتجهت الدولة فى إطار تزايد مطالب منظمات وجمعيات الشباب فى ماليزيا، وكذلك نداءات واقتراحات أعضاء مجلس الشباب ، علاوة على تنامى الاهتمام الدولى بالشباب ومطالبة الأمم المتحدة للدول الأعضاء بوضع وتبنى سياسات وطنية لتمكين الشباب وتنميته، بالإضافة إلى رغبة حكومة مهاتير محمد فى الاستفادة بالشباب وجمعياتهم ومنظماتهم فى المشاركة مع الدولة فى وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية الهادفة لتحقيق التنمية فى ماليزيا، فى وضع السياسة القومية للشباب National Youth Policy(NYP) والتى أعلنها مجلس الوزراء فى عام 1985 ، والتى تحدد هدفها فى" تنمية الشباب من أجل رخاء وإزدهار الأمة" ، ولتحقيق هذا الهدف تضمنت السياسة الوطنية للشباب عددا من المبادىء من أهمها: التمسك بمبادىء Rukunegara، والتمسك بروح الإخاء والتضامن والتطوع والاستقلال ، وتنمية جودة القيادة وتحسين نوعيتها، والمشاركة فى عملية صنع القرار على جميع المستويات، وتنمية القيم الأخلاقية والتوعية بأهمية صحة الأفراد ولياقتهم البدنية، وتنمية المعارف فى جميع المجالات المرتبطة بالشباب (Lele, Jayant, Lorna Wright and Audrey Kobayashi, 2017.pp.67- 69).

غير أن هذه السياسة واجهت أيضا عوائق كثيرة فى التنفيذ ، مما دعا عدد من قيادات مجلس الشباب الماليزى والمجلس القومى الاستشارى للشباب إلى مطالبة حكومة مهاتير محمد خلال الفترة بين عامى 1992 و1994 بإعادة تقييم ومراجعة تنفيذ السياسة الوطنية للشباب لعدة اعتبارات منها: عدم اعتراف ودراية منظمات وجمعيات الشباب بهذه السياسة، وعدم وجود برامج وسياسات وموارد مالية لوضعها محل التنفيذ ، ومحدودية التنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة ومنظمات وجمعيات الشباب والأجهزة الحكومية فى عملية التخطيط والتنفيذ الخاصة ببرامج تنمية الشباب ، ووجود نوع من هدر وفقد الموارد نتيجة ازدواج وتنافس بعض البرامج التنفيذية المرتبطة بتلك السياسة (*Mohd Azizuddin Mohd Sani*, December 2009.pp.99-104).

وحرصا من المجلس الماليزى للشباب على تحسين وزيادة صلاحياته وتحديث أهدافه وتنمية موارده المالية والبشرية، بما يخدم قضايا تمكين الشباب– أعد المجلس فى نوفمبر 1995مسودة تقييم ومراجعة السياسة الوطنية للشباب والتى اشتملت على جزئين رئيسيين هما: مراجعة السياسة الوطنية التى تم وضعها فى عام 1985، وتقديم مقترحات بشأن السياسة الوطنية الجديدة للشباب. وقام المجلس بتوزيع هذه المسودة على نحو مائة فرد ومنظمة وجمعية معنية ومتخصصة فى قضايا الشباب، وذلك للتعرف على آرائها ومقترحاتها فى هذه المسودة والاستماع لمقترحاتها الخاصة بتطوير وتجويد وإعادة صياغتها بما يحقق نوعا من التوافق على محتوياتها : (Ministry of Youth and Sports,

https://www.youthpolicy.org/national/Malaysia_1997_National_Youth_Development)

وعقد المجلس الماليزى للشباب والمجلس القومى الاستشارى للشباب عدة اجتماعات مع المنظمات والجمعيات الشبابية من خارج دائرة المجلس الماليزى للشباب ، والتى انعقدت تحت عنوان " الحوار القومى للشباب" وشارك فى أعمالها أكثر من 75 منظمة وجمعية شبابية، وذلك للتباحث والتشاور حول المسودة التى اقترحها المجلس لتنمية الشباب. كما عقد المجلس عدة اجتماعات مع المسئولين التنفيذيين المعنيين بقضايا الشباب وتطوير العمل فى الأجهزة الحكومية والمحلية المنوط بها تنفيذ السياسة القومية المقترحة لتنمية الشباب. ورغبة من المجلس فى التعرف على آراء الأفراد والمؤسسات صاحبة المصلحة والمرتبطة بموضوع السياسة القومية الجديدة لتنمية الشباب، اتفق المجلس الماليزى للشباب والمجلس القومى الاستشارى للشباب مع اتحاد طلاب المالاى Federation of Malay Studentsعلى عقد عدة ندوات وسيمنارات وأمسيات للحوار والنقاش حول قضايا: القيادة الطلابية ورؤية 2020، وتقييم أداء وفعالية السياسة القومية للشباب ومقترحات الحركات والمنظمات الطلابية لتطويرها وطرح سياسة بديلة عنها.

وقد أثمرت الاجتماعات وجلسات الحوار والنقاش التى عقدها المجلس الماليزى للشباب والمجلس القومى الاستشارى للشباب مع كل من الأجهزة التنفيذية المعنية بتطبيق السياسة القومية للشباب وكذلك مع المنظمات والجمعيات والاتحادات الشبابية والطلابية فى ماليزيا عن إعداد نحو خمس مسودات للسياسة القومية الجديدة للشباب، انتهى الأمر على الاستقرار على المسودة الأخيرة التى تضمنت كافة مقترحات ورؤى الأجهزة الحكومية المعنية بالشباب علاوة على مواقف وآراء المنظمات والجمعيات الشبابية، واستقر الرأى على أن تحمل هذه السياسة مسمى:" السياسة القومية لتنمية الشبابNational Youth Development، والتى تم عرضها على مجلس الوزراء الذى وافق عليها فى نهاية عام 1997 (Saifuddin Abdullah ,2018 ,pp.38-45).

وتعد السياسة القومية الجديدة لتنمية الشباب أول وثيقة قومية للشباب يتم التشاور بشأن صياغتها وأهدافها وآليات عملها مع المنظمات والجمعيات والاتحادات الشبابية فى ماليزيا، لذا لم يكن من المستغرب أن تتضمن فى استراتيجياتها إقامة علاقة مشاركة كاملة بين المنظمات والمؤسسات غير الحكومية عامة– وفى القلب منها منظمات وجمعيات الشباب– والوكالات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بما يحقق الاستفادة الكاملة والنفع التام للشباب، وتشجيع إقامة نوع الشبكات والروابط بين المنظمات والجمعيات الشبابية الماليزية ومثيلاتها فى الدول الأخرى للتباحث والتشاور بشأن قضايا الشباب، وتمكين منظمات وجمعيات الشباب من ممارسة أدوارها المنوطة بها بما يحقق مشاركة ودمج الشباب ومصالحهم فى كافة الأنشطة والخطط التى يقوم المجتمع والدولة فى ماليزيا بها، ونشر ثقافة التطوع بين صفوف الشباب وتشجيعهم على الانضمام لمنظمات وجمعيات الشباب المعنية بالعمل

الاجتماعى والتطوعى.

2- البيئة التشريعية : يستهدف تناول الإطار القانونى أو التشريعى المنظم لشكل ونمط تأسيس وتسجيل ووسائل عمل المنظمات والجمعيات الشبابية الماليزية محاولة الإجابة عن السؤال الخاص بأي مدى يدفع القانون أو التشريعات بحركة وفعالية هذه المنظمات والجمعيات أو تعوق تطورها وتحد من نشاطها فى قضايا تمكين الشباب وحفز وتشجيع العمل التطوعى والسياسى لتلك المنظمات والجمعيات بين صفوف الشباب والمجتمع المحلى الذى تعمل فيه، وبما يخدم قضية التنمية ومشاركة هذه المؤسسات فى تحقيقها إلى جانب مؤسسات وأجهزة الحكومة وشركات القطاع الخاص فى ماليزيا.

وقد مرت عملية وضع الإطار التشريعى والقانونى المنظم لتأسيس وإقامة ونشاط وعمل الجمعيات والمنظمات الشبابية بعدة مراحل وفترات من أهمها:

1) مرحلة الاحتلال البريطانى (JANICE LAY HUI NGA,VICTOR TERRY KING, December 2019, pp.398-399). : اتسمت تلك المرحلة بقيام حكومة الاحتلال البريطانى بالسماح للجمعيات والمنظمات الشبابية بالعمل التطوعى والخيرى، دون أن تصدر التشريعات والقوانين التى تنظم عمل هذه الجمعيات والمنظمات ونشاطها، وهو ما سمح لحكومة الاحتلال بحظر عمل الجمعيات والمنظمات الشبابية وحركات الطلاب ذات التوجه السياسى والثورى المقاوم والرافض للاحتلال وفقا لقانون الأمن الداخلى – وهو القانون المشابه لقانون الأحكام العرفية وقانون الطوارىء فى بعض الدول النامية. وقد اتبعت حكومة الاحتلال البريطانى ذات المسلك فى مصر إبان احتلالها حيث لم يكن هناك قانون أو تشريع ينظم عمل الجمعيات والمنظمات الأهلية، وتم الاكتفاء حينئذ بالمواد الموجودة فى القانون المدنى والتى أوجبت على الراغبين فى تأسيس وإقامة جمعيات ومنظمات ذات طابع أهلى بإخطار الجهات الحكومية المعنية بالعمل الاجتماعى فى مصر. والرغم من القيود التى فرضها تطبيق قانون الأمن الداخلى من إجراءات عقابية على اجتماعات وأنشطة الجمعيات والمنظمات الشبابية، غير أنه لم يمنع أو يعوق إنشاء وتأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات و الاتحادات الشبابية فى مجالات العمل التطوعى والخيرى ، وكذلك لم يحول دون تأسيس وتشكيل بعض الحركات و الاتحادات الطلابية المناوئة لسياسات الاحتلال خاصة فى مجال تمكين الصينيين والهنود على حساب سكان البلاد من المالاى، علاوة على تنظيم المظاهرات الرافضة لاستمرار الاحتلال البريطانى لماليزيا.

2) فترة إعادة الترتيب والحصار والتهدئة (Richard Stephen Milne and Diane K. Mauzy, 2017, pp. 123-127, M.L. Weiss and H. Saliha ,2015.pp.29-31) :

تمتد هذه الفترة بين عامى 1958و2006، والتى اتسمت برغبة الحكومة الماليزية فى إعادة

النظر فى منظومة التشريعات والقوانين السارية فى ماليزيا خاصة بعد حصولها عن الاستقلال فى عام 1957، وارتكزت تلك العملية على إلغاء القوانين سيئة السمعة والتى وضعتها حكومة الاحتلال البريطانية ومن أبرزها القوانين والإجراءات التى تسمح للهنود والصينيين بالهيمنة على كافة الأنشطة الاقتصادية والتعليمية، وسن قانون جديد ينظم عملية تأسيس وإقامة منظمات وجمعيات ومؤسسات المجتمع والعمل الأهلى ومنها المنظمات والجمعيات والاتحادات الشبابية ذات النشاط الخيرى والتطوعى فى ماليزيا.

ووفقا لقانون الجمعيات فى عام 1966، فإنه تم السماح بتأسيس الجمعيات والمنظمات التى تعمل فى الأنشطة الموجهة للشباب أو يرد فى المسمى الخاص بها لفظ " الشباب" سواء التى تقوم بالعمل الطوعى أو الاجتماعى وتأهيل وتدريب الشباب على المهارات الجديدة فى التكنولوجيا وإدارة المشروعات والقيادة، ويطبق عليها نفس الإجراءات والقواعد الخاصة بتأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية عند التسجيل من حيث توافر الاشتراطات الخاصة بعدد المؤسسين ووجود مقر دائم وموارد مالية كافية لبدء العمل والتشغيل وممارسة النشاط، كما تمتع المنظمات والجمعيات و الإتحادات الشبابية بذات الحوافز والمنح المالية المقدمة من الموازنة العامة للدولة، ويسرى عليها نظام الإعفاءات الضريبية المقررة لكافة الجمعيات والمنظمات التطوعية وغير الحكومية الأخرى.

ولم يتطرق القانون إلى تنظيم الإدارة الداخلية وترتيب عقد الاجتماعات وكيفية إدارة الشئون المالية والرقابة على التمويل الداخلى والخارجى المقدم للجمعيات والمنظمات الأهلية ومنها جمعيات ومنظمات و اتحادات الشباب، لذا شهدت هذه الجمعيات والمنظمات كغيرها من منظمات وجمعيات المجتمع الأهلى والمدنى فى ماليزيا بعض حالات الفساد المالى والإدارى وتدنى الممارسة الديمقراطية فى داخلها نتيجة غياب نظام الانتخاب فى تداول المناصب والترقى لمناصب أعلى فيها.

3) الفترة من عام 2007 وحتى أكتوبر 2018 :(LAWS OF MALAYSIA: تصاعدت :http://www.kbs.gov.my/dokumen/pekeliling/akta_Belia_bi.pdf.)
خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2016 ضغوط العديد من الجمعيات والمنظمات الأهلية والمدنية الماليزية عامة ومنظمات وجمعيات واتحادات الشباب على وجه الخصوص، وكذلك ضغوط المنتدى العالمى للشباب والبرنامج العالمى لتنمية الشباب ورابطة السباب فى آسيا، على الحكومة الماليزية لوضع سياسة جديدة تتناول قضايا تنمية الشباب فى ماليزيا وتنسيق الجهود بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى وأجهزة الدولة الماليزية فيما يتعلق بوضع وتبنى وتنفيذ سياسة قومية للشباب ترتكز على علاقة مشاركة متميزة فيما بينهما، علاوة على مطالبة الحكومة بجمع التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم تأسيس وإقامة المنظمات والجمعيات الشبابية علاوة على ترتيب الشئون

المالية والإدارية وتوحيد النظم على مستوى جميع أو كل نوع من هذه الجمعيات والمنظمات المدنية والأهلية عامة بما فيها المنظمات والجمعيات المدنية الشبابية على وجه الخصوص.

وفى مطلع عام 2006 كلفت الحكومة وزارة العدل وجمعيات ومنظمات الشباب والمجلس القومى الاستشارى للشباب والمجلس الماليزى للشباب بإعداد مسودة مشروع قانون" جمعيات الشباب وتنمية الشباب"، وقامت وزارة الشباب بعقد عدة جلسات مشتركة بين الجهات الثلاثة للتشاور بشأن الصياغة النهائية لمشروع القانون قبل عرضه على مجلس الوزراء لدراسته وإحالته للبرلمان لمناقشته وإقراره بشكل نهائى فى 18 يوليو 2007، ونشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليو 2007.

وفى هذا القانون الذى يحمل رقم 668 فى سلسلة التشريعات والقوانين الماليزية، والذى صدر فى يوليو2007، عنيت الحكومة الماليزية بمعالجة عدة مشكلات كانت تعرقل عمل منظمات وجمعيات الشباب ونشاطها التطوعى والخيرى والتعبوى لتمكين الشباب، وكذلك سياساتها القومية الخاصة بالشباب، وذلك من خلال قيامها بما يلى:

– تجميع المواد القانونية فى كافة القوانين السارية والمنظمة لعمل الجمعيات الشبابية وخاصة تلك المتعلقة بتسجيل الجمعيات ومزاولتها لعملها ونشاطها ، وكذلك الإعفاءات والمزايا الممنوحة لها ، وتنظيم كافة الشئون المالية والإدارية المتعلقة بإدارة الجمعيات والمنظمات ، وآليات حل الجمعيات وإنهاء أو وقف نشاطها، وتحديد الجهات الإدارية المنظمة والمتابعة لنشاط الجمعيات واجتماعاتها، بالإضافة إلى حصر العقوبات التى يمكن فرضها على الجمعيات والأفراد والقيادات والموظفين الحكوميين المعنيين بعمل الجمعيات فى حال مخالفة أى من مواد القانون– ونظمها فى قانون وتشريع موحد ، وهى لاشك ميزة وتجربة متميزة يمكن للعديد من الدول النامية ومنها مصر الاستفادة فى تطوير نظم عمل وأنشطة الجمعيات والمنظمات الشبابية لديها.

– اشتمل القانون على الآليات والنظم الخاصة بإدارة وتنظيم عمل المجلس القومى للشباب وكذلك المعهد القومى لتدريب الشباب، وتوفير الدعم المالى الكافى لأنشطتهما من الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى الموارد والإيرادات التى يتم تحصيلها لصالح الصناديق الخاصة التى سمح القانون لهذه الجهات بإقامتها.

– فرض القانون على جميع الهيئات والأجهزة الشبابية الحكومية الوارد ذكرها فيه، ضرورة التشاور الدورى والمسبق مع الجمعيات والمنظمات الشبابية المسجلة والخاضعة لأحكام هذا القانون.

– أوجب القانون على جميع الجمعيات والمنظمات الشبابية القائمة وقت إصدار القانون والتى تم تسجيلها وفقا لقانون الجمعيات الصادر فى عام 1966، وكذلك الجمعيات والمنظمات المنشأة وفقا لقانون خاص بها – ومن أمثلتها: جمعية مرشدات الفتاة وجمعية سكوت وجمعية الصليب الأحمر

الماليزى- بتوفيق أوضاعها وفقا لهذا القانون، مما أوقف كافة المزايا والمنح والإعفاءات الخاصة التى كانت تحصل عليها تلك الجمعيات، ووحد بالتالى نظم الإعفاءات والمنح الخاصة بالمنظمات والجمعيات الشبابية.

ويمكن قياس مدى جودة القانون الراهن رقم 668 لسنة 2007 بشأن جمعيات الشباب وتنمية الشباب فى عملية تعزيز أو عرقلة دور هذه الجمعيات والمنظمات الشبابية فى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، من خلال أربعة مؤشرات هى:

1- مدى مرونة تسجيل جمعيات ومنظمات الشباب: ففيما يتصل بتسجيل جمعيات ومنظمات الشباب فى ماليزيا، فإن القانون حدد فى مادته الثانية تعريف الجمعية بأنها تشمل: : أي نادى أو شركة أو شراكة أو جمعية مكونة من سبعة أشخاص أو أكثر ، أيا كانت طبيعتها أو الغرض منها، سواء مؤقتة أو دائمة .

واستبعد القانون من قائمة الجمعيات التى يمكن تسجيلها وفقا لأحكامه أية شركة مسجلة بموجب أحكام القانون المتعلق بالشركات أو بموجب قانون آخر سار فى ماليزيا، وأية شركة أو إتحاد أو جمعية تم تأسيسها بموجب قانون مكتوب، وأية اتحادات تجارية مسجلة أو مطلوب تسجيلها بموجب لوائح خاصة باتحادات تجارية سارية المفعول والتنفيذ فى ماليزيا، وكذلك وفقا لقانون النقابات المعمول به في ماليزيا، بالإضافة إلى أية شركة أو جمعية أو شكل من الشراكة التي يكون الغرض الوحيد من القيام بها تحقيق مكاسب مادية لصالح الشركة أو للأفراد العاملين فيها، كما لايعد من جمعيات ومنظمات الشباب تلك الجمعيات أو المنظمات التعاونية المسجلة بموجب قانون سارى المفعول، أو أية جمعية أو منظمة تم منحها شهادة خاصة بتأسيس وإقامة المدارس والمعاهد التعليمية، أو أية جمعية أو منظمة تشكل جزءا من مدرسة أو مجموعة مدارس، أو أية مدرسة أو لجنة لإدارة مدرسة أو اتحاد أو رابطة للأباء أو اتحاد أو رابطة للآباء والمدرسين مسجلة أو تم رفض تسجيلها وفقا لقانون سارى أو دخل حيز النفاذ.

علاوة على ما سبق، فإن القانون سالف الذكر أشار إلى أن "جمعية الشباب" هى أية جمعية أو منظمة تتوفر فيها عدة معايير هى: أن يحتوي اسم الجمعية على كلمة "الشباب" أو كلمة أخرى مشابهة أو ذات معنى ومضمون مماثل لكلمة الشباب، وألا تقل أعمار جميع أعضاء الجمعية أو المنظمة الرئيسية أو الجمعيات والمنظمات التابعة عن خمسة عشر عاما وألا تزيد على أربعين سنة، وأن تستهدف هذه الجمعيات والمنظمات القيام بأنشطة موجهة للشباب وفقا للقانون.

وقرر القانون فى مادته الرابعة آليات تطبيق وتنفيذ هذا التشريع ، من أهمها: قيام الوزير المسئول عن شئون الشباب بتعيين المدير العام لإدارة تسجيل جمعيات الشباب ونائبه ومساعديه ، والذين لهم

صلاحية تعيين رؤساء الأقسام والموظفين العاملين فى الإدارة العامة والإدارات الفرعية لتسجيل الجمعيات.

وقد اشترط القانون فى المادة السابعة منه على تقديم كل جمعية أو منظمة للشباب طلبا للتسجيل لدى الإدارة المختصة بتنفيذ هذا القانون، واستثنى القانون تسجيل أية جمعية أو منظمة تم تسجيلها وفقا لقانون خاص صدر لها، علاوة على أية أجنحة أو تيار أو لجنة مختصة بالشباب فى أية جمعية أو منظمة غير شبابية. وأوجب القانون فى الفقرة الثالثة من المادة السالفة الذكر على أية جمعية أو منظمة للشباب مسجلة وفقا للقانون رقم 335 الصادر فى عام 1966 بشأن الجمعيات التقدم بطلب لتوفيق أوضاعها وفقا للقانون الجديد وذلك فى خلال مدة لا تتعدى اثنا عشر شهرا من بدء سريان هذا القانون. وقرر القانون فى ذات المادة سريان القانون السابق على الجمعيات والمنظمات الشبابية لحين صدور موافقة الجهة المختصة بالتسجيل على طلب هذه الجمعيات والمنظمات بالتسجيل وفقا لأحكام هذا القانون.

ومنح القانون فى المادة الثامنة منه عدة صلاحيات وسلطات للقائم بعملية تسجيل الجمعيات والمنظمات منها: السلطة والصلاحية لطلب أية معلومات أو بيانات من الجمعيات والمنظمات عند التقدم بطلب التسجيل والتى يتوجب عليها الاستجابة وإلا فإن للموظف والمختص سلطة وصلاحية رفض طلب التسجيل الذى تقدمت به الجمعية أو المنظمة.

وحدد القانون فى المادة التاسعة منه إجراءات التسجيل والحالات التى يتم فيها رفض التسجيل حيث حددها القانون على سبيل الحصر– وبعد التزام القائم بالتسجيل بالضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى التسجيل– فى عدم استجابة الجمعيات والمنظمات لطلب الجهة الإدارية المعنية بالتسجيل فى موافاتها بالمعلومات والبيانات الضرورية التى طلبتها من المنظمات والجمعيات الشبابية، وكذلك فى حال قيام أى شخص أو قيادة من المنظمة أو الجمعية بعدم الإجابة على استفسارات القائم بالتسجيل.

وكذلك منح القانون الجهة الإدارية القائمة بالتسجيل الحق فى رفض تسجيل أية جمعية أو منظمة إذا تبين لها أن هذه الجمعية أو المنظمة أو أحد فروعها قد تم إلغاء التسجيل أو الموافقة الخاصة بها وفقا للقانون السابق – الصادر فى عام 1966 بشأن الجمعيات – على القانون الجديد، أو فى حال مخالفة النظام الأساسى أو لائحة الجمعية للإجراءات والضوابط المنصوص عليها فى هذا القانون، أو فى حال وجود خلافات ونزاعات بين الأعضاء سواء تعلقت تلك الخلافات والمنازعات بالشئون الإدارية والتنظيمية أو بالنظام المالى للجمعية أو ممتلكات الجمعية أو المنظمة الشبابية مقدمة الطلب.

وفرض القانون فى المادة التاسعة منه على الجهة الإدارية أو القائم بالتسجيل فى عدة حالات منها: إذا تبين له أن هذه الجمعية غير قانونية وفقا لضوابط وإجراءات هذا القانون أو أية قوانين أخرى معمول بها فى ماليزيا، أو فى حالة إذا ما قامت هذه الجمعية أو المنظمة على تحقيق أغراض وأهداف غير قانونية أو لا تتناسب مع السلام والأمن والرخاء أو النظام العام أو الأخلاق والآداب العامة فى ماليزيا. بالإضافة إلى رفض التسجيل فى حال إعلان الوزير المختص أن هذه الجمعية غير قانونية، وقناعة الجهة الإدارية بأن الجمعية أو المنظمة أصبحت غير قائمة، وكذلك فى حال إذا ما تضمن إسم الجمعية أو المنظمة لبسا أو تشابها لدى الأعضاء أو عامة المواطنين مع منظمة أو جمعية أخرى، أو لها ذات الأهداف أو الأغراض أو الهوية التى تتماثل مع جمعية أو منظمة أخرى قائمة، علاوة على افتقاد دستور أو لائحة الجمعية أو المنظمة للضوابط أو الترتيبات المنصوص عليها فى القانون أو التى يطلبها القائم بالتسجيل. وفى حال عدم التزام الجمعية أو المنظمة – وبعد إدانتها– بتنفيذ الإجراءات والقرارات التى تتخذها الجهة الإدارية ضدها فرض عليها القانون عقوبة مالية لاتزيد على ثلاثة آلاف رينجت ماليزى

(http://www.kbs.gov.my/dokumen/pekeliling/akta_Belia_bi.pdf).

وفى أثناء استيفاء الجمعيات والمنظمات لمتطلبات التسجيل يتعين على الجهة الإدارية والقائم بالتسجيل تحرير شهادة مؤقتة للجمعية أو المنظمة تمكنها من مزاولة أنشطتها وأهدافها لحين استكمال باقى إجراءات التسجيل وصدور شهادة نهائية ورسمية بالتسجيل أو إلغاء الشهادة المؤقتة فى حال عدم استيفاء الجمعيات والمنظمات لمتطلبات وإجراءات تسجيلها.

وحدد القانون فى المادة الحادية عشر منه الضوابط التى يتعين على الجمعيات الشبابية تضمينها فى لوائح عملها الداخلية قبل موافاة الجهة الإدارية أو القائم بالتسجيل عند التقدم بطلب التسجيل بها؛ والتى تشمل: بيان بممتلكات ومنقولات وأرصدة الجمعية فى البنوك مع تقديم ما يثبت عدم صدور أحكام قضائية مدنية أو جنائية بشأن مصادرة هذه الممتلكات أو المنقولات أو الأرصدة، وكذلك بيان بممتلكات أو المنقولات الخاضعة أو المسجلة باسم رئيس أو قائد أو مدير الجمعية بصفته الإدارية والتى يتصرف فيها كأموال أو موارد عامة تؤول للجمعية أو تخضع لإدارتها. كما يجب أن تتضمن هذه اللوائح والمواثيق الأساسية المنظمة لعمل الجمعيات والمنظمات الشبابية العقوبات التى يتم تطبيقها على الأعضاء فى حال إخلالهم بواجبات ومتطلبات العضوية فى تلك الجمعيات من قبيل: عدم دفع رسوم واشتراكات العضوية ، وصدور عقوبات جنائية أو مالية على الأعضاء، ومخالفتهم لآداب وأخلاق العضوية، أو خروجهم عن مقتضيات العمل فى تلك الجمعيات خاصة فى حالة اختلاس الأموال أو تبديد الأصول والمنقولات المملوكة للجمعيات، أو عند قيام العضو باتلاف أية أجهزة أو معدات خاصة بأنشطة الجمعيات، وفى حال قيام العضو بخيانة الأمانة الخاصة بالجمعيات،

او فى استعماله لوثائق ومستندات الجمعية فى ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون، أو استخدامها فى التزوير . كما يشترط القانون ضرورة استمرار ما لايقل عن ثلاثة أخماس أعضاء الجمعية فى الإقامة داخل ماليزيا، وفى حال انخفاض النسبة عن هذا الحد يتم حل الجمعية وإلغاء التسجيل الخاص بها. كما أوجب القانون على الجمعيات ضرورة التقدم للجهة الإدارية للحصول على موافقتها فى حال رغبتها فى تغيير إسم الجمعية أو توسيع أنشطتها أو تغيير النشاط الخاص بها، وكذلك فى حال رغبتها فى افتتاح فروع لها فى الولايات أو المدن والقرى الماليزية. وفى حالة مخالفة أيا من الضوابط السابقة أوجب القانون على الجهة الإدارية القائمة بالتسجيل شطب تسجيل الجمعية وتعليق أنشطتها (http://www.kbs.gov.my/dokumen/pekeliling/akta_Belia_bi.pdf).

يتضح من النصوص التى يتضمنها قانون جمعيات الشباب فى ماليزيا والتى تم عرضها سلفا، أنها جاءت محكمة للغاية بهدف منع حدوث أية تجاوزات فى أنشطة وإدارة هذه الجمعيات، كما خلت هذه الشروط والإجراءات من إسنادها أدواراً لأجهزة الأمن فى عملية مراجعة أوراق ومستندات الجمعيات والمنظمات الشبابية على النحو الذى تشهده عملية تسجيل الجمعيات والمنظمات الأهلية ومنها جمعيات ومنظمات الشباب فى مصر حيث يشترط **قانون** تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 على الجمعيات الأهلية ضرورة موافقة الأجهزة الأمنية على الطلبات الخاصة بتأسيس تلك الجمعيات خلال ستين يوما من إرسالها للطلب (https://manshurat.org/node/61248) . كما يمتاز هذا القانون أنه اشترط فى لوائح عمل تلك الجمعيات المحافظة على أصول وممتلكات الجمعيات مما يحميها من التبديد أو استخدام قادة الجمعيات لها فى تحقيق أغراض خاصة لهم. علاوة على تقنينه لإجراءات استمرار العضوية واستقرارها من خلال اشتراطه فى تلك اللوائح إجراءات وعقوبات يتم فرضها على الأعضاء المتأخرين أو الذين لا يسددون اشتراكات العضوية مما يكفل لهذه الجمعيات توفر حداً أدنى من مصاريف استمرارية نشاط الجمعيات.

2- مدى تحقيق القانون أو التشريع للضوابط التى تكفل نزاهة حسن أداء القائمين على إدارة هذه الجمعيات: وضع القانون رقم 668 عددا من الضوابط التى يمكن فى ظلها أن تقوم قيادات منظمات وجمعيات الشباب بحسن إدارة وتيسير عمل وأنشطة هذه الجمعيات، حيث اشترط القانون فى مادته الثانية عشر عدم تعيين أو انتخاب رئيس أو مدير الجمعية أو المنظمة الشبابية على المستوى القومى لأكثر من ست سنوات متصلة ، وألا تزيد أعمار تلك القيادات على أربعين سنة، وهو الشرط الذى طالب به عدد من المتخصصين والمشتغلين فى هذه الجمعيات حرصا على تجديد الدماء وإعطاء الفرصة للقيادات الشابة لتولى زمام إدارة وقيادة تلك المنظمات والجمعيات وتطوير أعمال وأنشطة هذه الجمعيات، مما يحفز العديد من الشباب على الانضمام لتلك الجمعيات والطموح لتولى القيادة فيها بدلا من تبنيهم لموقف العزوف عن المشاركة فى أنشطتها وأعمالها.

وحرصا على انتقاء أفضل العناصر من الشباب لتولى الأعمال الإدارية والتنظيمية فى هذه الجمعيات سواء من خلال العمل كموظفين أو خبراء أو مستشارين بها، أوجب القانون فى مادته الثالثة عشر ضرورة توافر عدة شروط لشغل الشباب لتلك الوظائف من بينها: عدم إدانته بارتكاب أى جريمة منصوص عليها فى هذا القانون، وعدم صدور حكم بتغريمه بغرامة أكثر من خمسة آلاف رينجت وعقوبة بسجنه مدة لا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين، أو صدور قرار باعتقاله أو وضعه تحت المراقبة الأمنية أو تحديد إقامته نظرا لخطورته على الأمن والنظام العام فى ماليزيا، أو صدر حكم بإفلاسه، أو كان شخصا مختل عقليا. وأكدت ذات المادة على ضرورة مرور خمس سنوات على الأقل على إنتهاء العقوبة المقضى بها على الأشخاص الراغبين فى العمل بالجمعيات الشبابية. وأوجب القانون على الجمعيات والمنظمات الشبابية وقف وعزل الأشخاص الذين يتم إدانتهم بإحدى الجرائم السابقة وإخطار إدارة تسجيل الجمعيات بذلك وإلا صدر قرار بوقف أنشطتها وشطبها من سجل الجمعيات الشبابية، علاوة على معاقبة الأشخاص الذين فقدوا أحد الشروط الخاصة بشغل الوظائف لأحد الاعتبارات السابقة واستمروا فى ممارسة أعمالهم بغرامة لاتزيد على عشرة آلاف رينجت أو السجن لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات أو بالعقوبتين معا.

وحرصا على ضمان نزاهة وشفافية إدارة الجمعيات فرض القانون على جمعيات ومنظمات الشباب موافاة الجهة الإدارية والقائمة بالتسجيل بصورة من محاضر الاجتماعات الدورية والسنوية التى تعقدها، علاوة على بيان بأسماء العاملين والموظفين بتلك الجمعيات وأجورهم والميزانية السنوية معتمدة من إدارة الجمعية فى خلال مدة لاتجاوز ستين يوما من انتهاء السنة الميلادية، وصورة معتمدة من أية تعديلات يتم إجراءها على لوائح ونظم العمل فيها، وعنوان وقائمة نشاط الجمعية خلال العام، وكذلك بيان بممتلكات ومنقولات الجمعية وأية تبرعات أو هبات حصلت عليها وأوجه التصرف فيها.

3- طرق تسوية المنازعات الخاصة بالجمعيات الشبابية: حدد القانون طرق تسوية المنازعات المتعلقة بتسجيل الجمعيات الشبابية أو بأى شأن من شئونها ، حيث أوجب على المتضررين من الجمعيات الشبابية من قرارات الجهة الإدارية التقدم بطلب للتظلم من قرارات تلك الجهة إلى دائرة قانونية خاصة أطلق عليها" دائرة فض وتسوية المنازعات" – وهى دائرة متخصصة يغلب عليها الطابع الإدارى فى طريقة تشكيلها حيث تتشكل من أمين عام الوزارة المعنية بجمعيات الشباب وعضوين يختارهما الوزير المسئول، وهى تشابه إلى حد ما لجان فض المنازعات المعمول بها داخل الجهاز الإدارى والحكومى فى مصر– والتى لها الحق فى استدعاء الشهود والأطراف المتنازعة للإفادة والشهادة أمامها كما لها سلطة طلب الوثائق وأية أوراق رسمية.

وفتح القانون أيضا أمام الجمعيات والأشخاص المتضررين من قرارات دائرة فض وتسوية المنازعات المجال لإستئناف تلك القرارات أمام الوزير المختص الذى له سلطة إلغاء أو تأييد قرارات دائرة فض وتسوية المنازعات ، وتعتبر القرارات والأحكام الصادرة عنه فى هذا الشأن نهائية ورغم قابلة للطعن أمام أية جهة قضائية أو إدارية أخرى.

ولاشك أن هذه الوسائل والطرق لتسوية وفض المنازعات الخاصة بالجمعيات الشبابية فيها قدر من التعسف وعدم المشروعية نظرا للعيوب الجسيمة فى هذه الطرق والوسائل والتى تتسم بإعلاء وجهة النظر الحكومية فى التظلم والاستئناف على وجهة نظر ومواقف الجمعيات، وكان من المفترض وفقا للأصول القانونية المتعارف عليها عالميا أن تكون هناك جهة محايدة وغير حكومية لفض وتسوية المنازعات ولتكن ساحات القضاء التى تتمتع بالنزاهة والحيادية فى نظم عملها ونظرها للقضايا المرفوعة أمامها. لذا فبإعمال عنصر المقارنة بين التجربتين المصرية والماليزية فى هذا الشأن نلاحظ حصافة المشرع المصرى الذى عدد جهات ووسائل التظلم والتقاضى أمام الجمعيات الأهلية المتضررة من قرارات الجهة الإدارية بشأن تسجيل الجمعيات أو وقفها عن العمل وسحب الترخيص الخاص بها، حيث أكد على وسيلة التظلم أمام لجنة فض المنازعات وهى لجنة يغلب عليها الطابع الإدارى فى التشكيل حيث يرأسها عضو سابق بإحدى الهيئات القضائية وعضوية عدد من موظفى الجهة الإدارية. وفى حال عدم اقتناع الجمعيات الأهلية ومنها الجمعيات الشبابية بسلامة قرارات تلك اللجنة فتح القانون المجال أمامها للجوء لساحات القضاء والمحاكم والتى تعتبر الأحكام التى تصدر عنها نهائية وملزمة لجميع الأطراف، وهو ما تفتقده التجربة الماليزية التى يغلب عليها الارتكان على الوسائل الإدارية فى تسوية المنازعات. وعلى الرغم من وجود جانب إيجابى وحيد لهذا المسلك وهو تخفيف العبء عن المحاكم فى نظر تلك النوعية من القضايا والتى من الممكن أن تتجاوز أعدادها المئات، إلا أنه من ناحية أخرى ينتهك حقوق هذه الجمعيات فى اللجوء للقضاء للحصول على حقهم فى التقاضى العادل والمنصف والنزيه.

4- الحزم فى العقوبات المقررة فى القانون : أكد المتخصصون فى دراسة التشريعات على ضرورة تضمين القانون أو التشريع المراد وضعه كافة المواد القانونية الخاصة بتعريف المصطلحات الواردة فيه، وتحديد الجهات المنوطة بتطبيقه، وتزويدها بالسلطات والصلاحيات اللازمة لعملية التنفيذ، مع ضرورة تجميع المواد القانونية الخاصة بالعقوبات من كافة القوانين المرتبطة والمتعلقة بموضوع التشريع أو القانون . مما سبق يتضح أن إحدى سمات جودة التشريع أو القانون هو مدى إحكامه وصياغته للعقوبات المترتبة على مخالفته، وهو ما راعه المشرع فى ماليزيا عند صياغته للقانون الخاص بجمعيات الشباب وتنمية الشباب حيث قام بتجميع مواد العقوبات التى كانت موجودة فى

القانون الصادر فى عام 1966 بشأن الجمعيات والذى حل القانون الخاص بجمعيات الشباب محله ، وكذلك مواد العقوبات الواردة فى قانون الأمن الداخلى الصادر فى عام 1960، والذى يشابه قانون الأحكام العرفية أو قانون الطوارىء فى عدد من الدول النامية.

ويمكن تقسيم العقوبات التى تضمنها القانون وفقا للمجال أو الغرض الذى توخاه المشرع من وراء النص عليها فى هذا القانون على النحو التالى:

أ) العقوبات الخاصة بتجريم الجمعيات غير القانونية وتجفيف منابع أنشطتها: على الرغم من قسوة العقوبات الواردة فى القانون إلا أن المشرع قد استهدف من ذلك الحد من انتشار بعض المنظمات والجمعيات غير الشرعية وغير القانونية وتضييق الخناق والحصار على مساعيها فى ضم أعضاء جدد أو الحصول على مصادر تمويل لأنشطتها ، ومنع الترويج أو الدعاية لأنشطتها غير القانونية، ومن أبرز العقوبات التى تضمنها القانون فى هذا الشأن

: (http://www.kbs.gov.my/dokumen/pekeliling/akta_Belia_bi.pdf)

– العقوبة الخاصة بإدارة جمعية شبابية غير قانونية، تعاقب المادة 81 من القانون أى شخص يدير أو يساعد فى إدارة جمعية شبابية غير قانونية بعقوبة الغرامة التى لاتزيد على خمسة آلاف رينجت أو السجن لمدة لاتزيد على سنة واحدة أو بالعقوبتين معا.

– العقوبة الخاصة بحضور اجتماعات جمعية غير قانونية، حيث تعاقب المادة 82 أى عضو أو شخص يتصرف باعتباره عضواً فى جمعية شبابية غير قانونية أو يحضر اجتماعاتها أو يدفع أموالاً أو يقدم دعما لها أو لأى من أنشطتها وأغراضها مع علمه التام بأنها جمعية غير قانونية بعقوبة الغرامة التى لاتزيد على ثلاثة آلاف رينجت أو السجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالعقوبتين معاً.

– العقوبة الخاصة بالسماح بتسهيل عمل الجمعيات غير القانونية، فرضت المادة 83 من القانون على أى شخص يسمح بعقد اجتماعات لجمعية غير قانونية سواء فى منزله أو فى مبنى أو مكان يخصه أو يشغله أو يسيطر عليه عقوبة الغرامة التى لا تزيد على خمسة آلاف رينجت أو السجن مدة لا تزيد على سنة أو بالعقوبتين معا.

– العقوبة الخاصة بتحريض أشخاص على الاشتراك فى عضوية جمعية غير قانونية؛ فرقت المادة 84 من القانون فى العقوبة وفقا لأسلوب التحريض الذى تم استخدامه من قبل الشخص أو الأشخاص المتهمين باستخدامه ؛ فعند استخدام الوسائل السلمية مثل الإقناع والدعوة والتحفيز والتشجيع فى دعوة أفراد للانضمام إلى عضوية جمعية غير قانونية أو للاشتراك فى إدارتها تكون العقوبة بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف رينجت أو السجن لمدة لا تزيد على سنة أو بالعقوبتين معا. أما فى حالة

استخدام وسائل الإكراه التى تشمل: التهديد باستخدام العنف أو استخدام العنف فعلا تجاه أفراد لإجبارهم على الانضمام فى عضوية أو المساعدة فى إدارة جمعية غير قانونية، فتصل العقوبة إلى الغرامة التى لا تزيد على عشرة آلاف رينجت أو السجن مدة لا تزيد على سنتان أو بالعقوبتين معا.

– عقوبة جلب اشتراكات أو محاولة جلب اشتراكات أو دعم ومساعدات لجمعية شبابية غير قانونية، فوفقا للمادة 85 يعاقب أى شخص يقوم أو يحاول القيام باقناع آخرين بتقديم اشتراكات أو دعم أو مساهمات مالية لجمعية شبابية غير قانونية بعقوبة الغرامة التى لا تزيد خمسة آلاف رينجت أو السجن مدة لاتزيد على سنتين او بالعقوبتين معا.

– أما الدعاية أو الترويج لأنشطة وأهداف وأغراض أو منتجات جمعية شبابية غير قانونية سواء من خلال النشر أو الطباعة أو التوزيع أو العرض من خلال أية وسيلة مرئية أو مقروءة أو مرئية أو أية وسيلة أخرى ، فتعاقب المادة 86 من القانون الأشخاص القائمين بها أو المرتبطين بها أو على معرفة وإطلاع بها بعقوبة الغرامة التى لا تزيد على خمسة آلاف رينجت أو السجن مدة لاتزيد عاى سنة أو بالعقوبتين معا.

– وهناك عقوبة بشأن التصرف بالأصالة أو بالنيابة عن جمعية شبابية غير قانونية، قررتها المادة 87 من القانون والتى تصل للغرامة التى لاتزيد على خمسة آلاف رينجت أو السجن لمدة سنة أو بالعقوبتين معا.

ب) العقوبات الخاصة بإحكام الرقابة والإشراف على إدارة الجمعيات الشبابية: تنبه المشرع الماليزى إلى وجود بعض المشكلات الإدارية والمالية فى إدارة وتسيير شئون وأنشطة الجمعيات الشبابية والتى ترجع إلى هيمنة وإنفراد قيادات وموظفى تلك الجمعيات بهذه الإدارة وعدم إعمالهم لمعايير النزاهة والشفافية فى إدارة هذه الجمعيات، علاوة على فصلهم بين أموال وشئون الجمعيات وأموالهم وشئونهم الخاصة، لذا وضع المشرع العديد من العقوبات التى تضمن عدم انحراف قيادات الجمعيات الشبابية فى إدارتهم لشئون الجمعيات وتحويلها لتحقيق أغراض وأهداف خاصة بهم؛ ومن أبرز هذه العقوبات:

– عقوبة الغرامة المالية التى لا تزيد على ثلاثة آلاف رينجت أو السجن لمدة لاتزيد على ستة أشهر لأى مسئول يستخدم شعارات أو أعلام ورموز أو يافطات الجمعية فى غير الأغراض المرخص لها به، وكذلك يعاقب بذات العقوبة كل مسئول فى الجمعية يقوم باستخدام شعارات أو رموز أو أعلام لم ترخص الجهة الإدارية أو القائم بالتسجيل للجمعية باستخدامها.

– فرض عقوبات على سوء استخدام أموال وممتلكات أية جمعية شبابية مسجلة، لتشمل أى عضو أو موظف أو مسئول مالى أو إدارى يثبت حصوله أو سيطرته على أية ممتلكات أو أموال للجمعية غير مرخص له بها وفقا للوائح الجمعية، أو قام بحجب أية أموال للجمعية بصورة غير قانونية، أو

قام باستخدام أية أموال للجمعية فى غير الأغراض المخصصة لها وفقا للوائح الجمعية وضوابط هذا القانون، حيث قرر القانون أنه يتعين على هؤلاء جميعا تسليم تلك الممتلكات ورد الأموال للجمعية وذلك خلال مدة لاتتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ ثبوت الواقعة، مع معاقبتهم بغرامة لاتزيد على خمسة آلاف رينجت.

– كما يعاقب القانون كل شخص يقوم بعرض أو استعمال شهادات تسجيل للجمعيات التى تم إلغاء تسجيلها مع علمه بذلك ، بالغرامة المالية التى لاتزيد على ألفى رينجت.

– علاوة على معاقبة أى شخص يقوم بنسخ لوائح الجمعيات الشبابية ونظمها الإدارية أو وثائقها بغرض النصب والاحتيال على الآخرين بالغرامة المالية التى لاتزيد على ألفى رينجت أو السجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالعقوبيتن معا.

– علاوة على معاقبة القانون لأى شخص يثبت تقديمه معلومات غير صحيحة للجهة الإدارية أو القائم بالتسجيل أو نوابه مع علمه بذلك بالغرامة التى لاتزيد على ألفى رينجت.

– رتب القانون فى مادته 99 عدة حوافز وترتيبات حماية للقائمين بالتبليغ عن وقوع مخالفات أو تجاوزات أو جرائم يعاقب عليها القانون من أهمها: الإعفاء من كامل العقوبة فى حال مشاركتهم فى ارتكاب هذه المخالفات باعتبارهم شهود على ارتكابها، مع التزام جهات التحقيق بعدم الإعلان عن بيانات الشهود القائمين بالتبليغ وعدم نشر الكتب أو التسجيلات أو الوثائق التى تكشف عن هويتهم.

5– دور القانون رقم 668 فى وضع ميثاق ومبادىء عمل جمعيات ومنظمات الشباب بما يخدم عملية الاستقرار السياسى والمجتمعى: اعتمادا على عدد من الدروس المستفادة من ممارسات الجمعيات والمنظمات الشبابية فى مرحلة ما بعد الاستقلال عام 1957 وحتى عام 2020، خاصة فيما يتعلق بدور بعض الجمعيات الشبابية التى ارتكزت فى تأسيسها وانطلقت فى سياستها وأهدافها على حشد تأييد ومساندة بعض الإثنيات العرقية والدينية، وتزكيتها لحدة الانقسامات والصراعات بين أتباع وأفراد كل مجموعة عرقية ودينية فى ماليزيا مما يحجم من دور وسياسات الدولة فى إعادة بناء المجتمع على أساس عدم التمييز بين تلك الجماعات بسبب العرق أو الدين أو الجنس – حرص المشرع القانونى فى ماليزيا على تضمين القانون الجديد المنظم لعمل ونشاط جمعيات ومنظمات الشباب بعض المبادىء والأسس التى يجب على هذه الجمعيات مراعاتها أثناء عملية تأسيسها وتنفيذها لسياساتها وأهدافها ، والتى تضمن قيام هذه الجمعيات بالمساهمة فى عملية التنمية وتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى بين كافة الطوائف والفصائل العرقية والدينية فى ماليزيا، ومن أبرز هذه المبادىء والأسس التى أوردتها المادتان 31 و32 من القانون مايلى : (http://www.kbs.gov.my/dokumen/pekeliling/akta_Belia_bi.pdf)

أ) الالتزام الكامل بكل ماورد فى الدستور الإتحادى من مبادىء وأهداف نبيلة وعدم انتهاكها بأية

وسيلة سواء تم ذلك عن طريق الإعلان عن عدم الرضاء عنها أو بشكل عسكرى.

ب) الاحترام للنظام الديمقراطى الماليزى واحترام القواعد الدستورية ومانفرزه من حكومة ذات سيادة دستورية، والتى تعرف بمبادىء Yan di-pertua Negeri.

ج) احترام مكانة ووضع الإسلام باعتباره الدين الرسمى لماليزيا، مع ممارسة الديانات الأخرى فى سلام وتناسق .

د) استخدام اللغة الرسمية للبلاد فى كافة الأغراض والمهام الرسمية.

هـ) احترام مكانة ووضع اللغة المالاية واحترام الخصوصية اللغوية فى ولاية صباح و ساراوك .

و) الاعتراف بالمصالح المشروعة للجماعات الأخرى فى ماليزيا.

كما طالب المشرع الماليزى هذه الجمعيات باحترام هذه المبادىء فى أية دساتير أخرى خاصة بالولايات المشكلة للاتحاد الماليزى، وأوجب القانون على الجهة الإدارية القائمة بتسجيل تلك الجمعيات بإلغاء تسجيل أية جمعية شبابية تقوم بانتهاك أو تحرض الأخرين على الاعتراض أو رفض تلك المبادىء والأسس الضرورية واللازمة لتجنيب العمل الأهلى والتطوعى مخاطر الإنزالاق بالبلاد فى أزمة عدم الاستقرار السياسى والمجتمعى. علاوة على قيام المشرع بحظر إنشاء أية جمعية شبابية تروج ضد هذه المبادىء يكون مقرها خارج ماليزيا، أو تكون إقامة أعضاءها فى الخارج ، أو تحصل على تمويل ودعم من خارج البلاد.

6- أوجه القصور فى القانون 668 الصادر فى عام 2007:

يمكن حصر عددا من أوجه القصور التى تعترى القانون الحالى لجمعيات الشباب فى ماليزيا، والتى تشمل (JANICE LAY HUI NGA,VICTOR TERRY KING, 2019, pp.402-405) :

- عدم التنظيم القانونى للإعفاء الضريبي الخاص بمنظمات وجمعيات الشباب، حيث لا يفرق النظام الضريبي القائم حاليا في ماليزيا بين جمعيات الشباب وهى تعد قطاعاً غير ربحى ، وبين الشركات التى تحقق أرباحاً فى الخضوع للضرائب التى تفرضها الحكومة الماليزية، كما لا توجد أية مواد أو أحكام تنظم منح تخفيضات ضريبية للأفراد أو الكيانات التي تقدم هبات ودعماً للجمعيات والمنظمات الشبابية.

- تجريم حصول جمعيات ومنظمات الشباب فى ماليزيا على أية هبات أو تبرعات أو مساعدات أجنبية أو خارجية، حيث اشترط القانون ضرورة إقامة الأشخاص أو مزاولة الشركات الأجنبية لنشاطها فى ماليزيا، علاوة على اشتراطه حصول الجمعيات الشبابية على موافقة الجهة الإدارية على كل تمويل أو تبرع أو دعم تتلقاه الجمعية من أفراد أو شركات داخل الأراضى الماليزية. هو الأمر الذى تتحذى به بعض الدول النامية فى سياساتها لتحجيم الموارد المالية الأجنبية عن الجمعيات الأهلية

العاملة فيها ومن أمثلة تلك الدول مصر التى يشترط القانون فيها قيام الجمعيات بالحصول على موافقة الجهة الإدارية قبل استلامها لتلك الأموال والهبات.

– عدم تشديد القانون فى إعمال نظام الانتخاب فى تعيين وشغل المناصب القيادية بالجمعيات الشبابية، واكتفائه فقط بتحديد مدة شغل تلك المناصب بحيث لا تزيد على ست سنوات متتالية.

على الرغم من أوجه القصور، فقد قامت الآلاف من جمعيات ومنظمات الشباب فى ماليزيا إما بتقديم طلبات تسجيل لجمعيات شبابية جديدة فى ماليزيا، أو توفيق الجمعيات الشبابية القائمة لأوضاعها وفقا لأحكام القانون الجديد الذى دخل حيز التنفيذ فى يوليو 2007.

ووفقا لأحدث البيانات والإحصاءات الخاصة بأعداد الجمعيات الشبابية فى ماليزيا، فقد بلغ إجمالى عدد الجمعيات الشبابية فى ديسمبر 2020 نحو 14548 جمعية ومنظمة للشباب تقدمت بطلبات للتأسيس ومزاولة العمل الميدانى فى المجتمعات المحلية والمدن الرئيسية الماليزية علاوة على قيام بعضها بتوفيق أوضاعها وفقا للقانون المنظم لعمل تلك الجمعيات والمنظمات (http://roy.kbs.gov.my/index.php) . وقد قامت الحكومة – من خلال الإدارات المعنية والمفوضة بانهاء الإجراءات– بفحص أوراق عدد 11855 جمعية ومنظمة شبابية بشكل كامل ونهائى لمزاولة الأنشطة والأعمال الواردة فى لوائح عملها والتى تمثل نسبة 81,42% من اجمالى الجمعيات التى أعلنت عن قيامها بتوفيق أوضاعها أو تقدمت بطلبات للتأسيس ومزاولة العمل المجتمعى ، بينما تم إلغاء الترخيص والموافقات الخاصة بنحو 2422 جمعية ومنظمة شبابية خالفت الضوابط وآداب ممارسة العمل الاجتماعى وتم احالة المخالفات المالية والتنظيمية الخاصة بقياداتها وأعضائها للقضاء ؛ ويبلغ العدد الإجمالى للجمعيات والمنظمات الاجتماعية للشباب الماليزى والتى تمارس عملها فى خدمة الشباب والمجتمعات الريفية والحضرية الماليزية علاوة على التزامها التام والكامل بتطبيق الضوابط الخاصة بحوكمة المؤسسات الاجتماعية بما تشمله من معايير الشفافية والنزاهة والمشاركة والخضوع للمحاسبة وإتاحة المعلومات والبيانات وسيادة القانون وعدم التمييز فى الأنشطة والأعمال التى تقوم بها حوالى 9433 منظمة وجمعية شبابية .(http://roy.kbs.gov.my/index.php).

تقييم المنظمات الاجتماعية للشباب فى ماليزيا والدروس المستفادة منها:

هدفت السياسات التى نفذتها الحكومات الماليزية المتتابعة بين عامى 1957 و2020 فيما يتعلق المنظمات والجمعيات الشبابية لديها إلى تحقيق إعادة تأصيل وتوجيه عمل وأنشطة هذه المنظمات بما يخدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى والمجتمعى، علاوة على علاج أوجه القصور التى اعترت عمل وأنشطة هذه الجمعيات والمنظمات الشبابية من قبيل: تقنين تأسيس هذه الجمعيات وفق ضوابط

واضحة، وفى إطار قانون واحد فقط هو القانون رقم 668 الصادر فى عام 2007 بشأن جمعيات الشباب وتنمية الشباب– بدلا من القانون الصادر فى الستينيات الذى كان ينظم إقامة وعمل الجمعيات الأهلية ومنها جمعيات الشباب– والذى عنى بوضع الإجراءات والضوابط الخاصة بتسجيل الجمعيات الشبابية والمبادىء والأسس التى يجب عليها الإلتزام بها أثناء نشاطها وعملها، وتنظيم تلقى تلك الجمعيات والمنظمات للتمويل الداخلى لها دون التمويل الخارجى الذى لم يسمح به القانون، وضمان شغل الشباب وتصعيدهم للمناصب القيادية فى تلك الجمعيات، علاوة على تبنى ووضع سياسة قومية للشباب تستند فى تنفيذها على أدوار الجمعيات والمنظمات الشبابية والقطاع الخاص إلى جانب دور الدولة.

ولا شك أن هذه التطورات كان لها عميق الأثر فى عدة مجالات من أبرزها Norhafiza) Mohd Hed , 2017. pp.7- 12, 63-67, 233-238) :

– تعميق الانتماء والولاء الوطنى لدى الشباب المشارك فى أنشطة ومجالات عمل الجمعيات والمنظمات الاجتماعية؛ وانتهت إحدى الدراسات الماليزية فى هذا الشأن إلى أن المشاركة الاجتماعية للشباب الماليزى عمقت من مشاعر وقيم حب الوطن والتسامح العرقي بين الشباب من مختلف المجموعات العرقية في ماليزيا؛ كما ساهمت المشاركة الاجتماعية للشباب فى زيادة معدلات تقدير الذات وتقديس قيم المواطنة والحكم الرشيد وارتفاع مشاعر الفخر والانتماء للوطن الماليزى علاوة تنامى الولاء للأمة ، والشعور بالانتماء والانضباط والرغبة المرتفعة فى بذل الجهود والإنتاجية بلا حدود أو الحصول على هدف مادى . وخلصت الدراسة بعد تحليل الانحدار المتعدد لتحديد مدى مساهمة متغيرات المشاركة الاجتماعية في ممارسة حب الوطن بين عينة من الشباب الماليزي إلى أن متغير المشاركة الاجتماعية هو البناء الذي له الارتباط الأكثر دلالة تجاه ممارسة حب الوطن؛ كماساهمت متغيرات المشاركة الاجتماعية بنسبة 3.4 % في ممارسة حب الوطن والتسامح العنصرى والإثنى بين الشباب الماليزي . لذا انتهت الدراسة إلى أهمية المشاركة الاجتماعية في الأنشطة والبرامج المختلفة للجمعيات والمنظمات الاجتماعية لتعزيز روح الوحدة بين الشباب؛ وتشجيع مشاركة الشباب من خلفيات عرقية مختلفة وإنفاذها بشكل متسق من خلال الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي لهذه المنظمات ورسالتها الوطنية والمجتمعية.

لذا ليس من المستغرب القول بأن الحالة الراهنة من القبول الواسع والتكيف الناجح بين الأعراق والثقافات عنصرًا أساسيًا في بناء النهضة الماليزية وبناء " أمة ماليزيا الماليزية" هو تجسيد وترجمة لجهود الجمعيات والمنظمات الاجتماعية للشباب الماليزى فى تبنى مفهوم وممارسة الوحدة الوطنية التي كانت حلما بعد تحقيق الاستقلال فى عام 1957؛ وتمكنت ماليزيا بعد مرور أثر من سبعين

عاما بعد الاستقلال من إقامة المجتمع متعدد الثقافات ، ونجاح الشباب الماليزى فى العيش في سلام وممارسة معتقداتهم وثقافاتهم بشكل مستقل مع احترام بعضهم البعض حيث ساهمت المشاركة الاجتماعية دون الفصل العنصري والديني بين الشباب في تسهيل عملية الاندماج الوطني في البلاد ونبذ المشاعر والولاءات الإثنية والعرقية جانبا.

– إعمال معايير المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالأداء المالى وفى أنشطة هذه المنظمات، حيث أصبحت منظمات وجمعيات الشباب الماليزية مطالبة بنشر تقارير سنوية عن نشاطها والتقارير المالية الخاصة بها، علاوة على أنها قامت وفقا لأحكام القانون بإخضاع تقاريرها المالية السنوية لمراجعة وتدقيق محاسب عام معترف به قبل تقديمها للجهة الإدارية القائمة بالتسجيل.

– كفاءة نوعية الموارد البشرية و تأهيلها للعمل التطوعى، وذلك بسبب اهتمام المهنيين المتعلمين المهرة وذوي الخبرة بالعمل في الجمعيات والمنظمات الشبابية، ومراقبة الجهة الإدارية لمعايير تعيين وتشغيل الموظفين وتأهيلهم وترقيتهم للمناصب القيادية فى تلك الجمعيات والمنظمات اعتمادا على معايير الكفاءة والالتزام بأهداف العمل التطوعى بدلا من المعايير غير الموضوعية والتى تستند على علاقات القرابة والولاء لقيادات تلك الجمعيات.

– قوة وصلابة موقف منظمات وجمعيات الشباب مع الحكومة، و وزيادة التضامن والتعاون بين منظمات وجمعيات الشباب في متابعة القضايا والقيام بأعمال جماعية بالتعاون مع الحكومة بفضل تأسيس الجهاز القومى لجمعيات الشباب– والذى يشبه إلى حد ما الإتحاد العام للجمعيات الأهلية فى مصر – الذى يعد معبرا وناقلاً لوجهة نظر الجمعيات والمنظمات الشبابية إلى الأجهزة والمؤسسات الحكومية فى سياساتها وبرامجها وخططها الخاصة أو الموجهة للشباب، مما يقوى من المركز التفاوضى لمنظمات وجمعيات الشباب فى مواجهة الحكومة وأجهزتها التنفيذية، مما يؤدى في كثير من الحالات إلى نجاحها في التأثير على سياسات الحكومة فى القضايا الحيوية فى مجال الإصلاح السياسى والاقتصادى.

وتشير الاحصاءات والمعلومات التى تم الحصول عليها فيما يتعلق بتعداد الشباب الماليزى ومعدل البطالة والتوظيف فى صفوفهم والصادرة فى ديسمبر 2020 إلى تسجيل الشباب الماليزى فى الفئة العمرية من سن 15 إلى 24 سنة زيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 13.2 % من إجمالى القوى العاملة فى ماليزيا مقارنة بشهر نوفمبر ؛ كما انخفض عدد الشباب العاطلين عن العمل في الفئة العمرية 15–24 سنة بمقدار 32.3 ألف شخص إلى 312.2 ألف شخص مقارنة بالشهر السابق (نوفمبر 2020: 344.5 ألف شخص). لذا لم يتجاوز معدل البطالة للشباب الماليزى الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 30 عامًا نسبة 8.7 % من اجمالى العاطلين عن العمل فى ماليزيا (https://www.dosm.gov.my/v1/index.) .

غير أنه ينبغى التنويه إلى استمرارية مخاطر تسيس عمل بعض المنظمات والجمعيات الشبابية من خلال الانجذاب والتحالف إلى واحدة من القوى السياسية وخاصة الرئيسية منها ، حيث انعكست حالة الفرز والاستقطاب التى سادت طوال العقود التى أعقبت مرحلة الاستقلال على وضعية وأنشطة منظمات وجمعيات ونوادى الشباب مما أدى إلى غياب أو ضعف النشاط السياسى للشباب فى ماليزيا وعدم اهتمامهم بالسياسات الموجهة لهم من النخبة السياسية الحاكمة ؛ وايثارهم تعويض ذلك من خلال نشاطهم في أنشطة سياسية منخفضة المخاطر للغاية من قبيل استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعى فى التعليق على الأحداث والتطورات السياسية المحلية دون الاشتراك أو الترويج لحملات الدعاية السياسية للمرشحين أو الأحزاب السياسية. وأوضحت إحدى الدراسات الأكاديمية المتخصصة فى موضوع المشاركة السياسية للشباب الماليزى إلى أن الشباب الماليزى الذين تتراوح أعمارهم بين 21 و 40 عامًا كانوا أقل احتمالًا من نظرائهم الأكبر سنًا للمشاركة بنشاط في النشاط السياسي. ويرتبط انخفاض المشاركة السياسية للشباب بمشاعر الخوف من التداعيات السلبية للمشاركة بما في ذلك الخوف من الاعتقال من قبل الحكومة ، وعوامل تفسيرية أخرى مثل الافتقار إلى المعرفة السياسية والفعالية السياسية ، وتأثيرات دورة الحياة ، وكذلك الشعور بالغربة عن النظام الحاكم والنخبة السياسية وبالتالى عدم مشاركتهم فى موضوعات وقضايا الحوار الوطني وتطوير أساليب العمل الديمقراطية فى ماليزيا (Dr. Wilhelm Hofmeister, & Megha Sarmah 2012. pp. 19-28) ؛ وهى أوجه القصور والسلبيات التى تقوم الأجهزة الحكومية المعنية بمتابعة الجمعيات والمنظمات الشبابية فى عملها الميدانى للحد منها.

وتفرض الاعتبارات والمثالب السابقة على الجمعيات والمنظمات الشبابية فى ماليزيا ضرورة التركيز تبنى قضايا وموضوعات: الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمواطنة وثقافة التسامح والابتعاد عن التعصب، باعتبارها من الموضوعات الحيوية والضرورية والتى تستجيب لحالة المجتمع الماليزى الذي يشهد حاليا بوادر عودة حالة التشرذم والانقسام التى سادت فى عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

لذا فإن الخطوات الأساسية فى هذا المجال تكمن بالتأكيد على ضرورة تجديد بنية ورؤية ورسالة منظمات وجمعيات ونوادى الشباب والتي يجب أن تتفق على ميثاق يتضمن معايير محددة مثل: الاستقلالية، وتطبيق البناء الديمقراطي المبنى على الإدارة الرشيدة ، والالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان فى ممارستها لأنشطتها وأعمالها، والالتزام بأسس القانون الجديد خاصة فيما أكد عليه من احترام المبادىء والأسس الواردة فى الدستور الاتحادى ودساتير الولايات وكافة القوانين السارية فى ماليزيا.

- الدروس المستفادة عربيا من التجربة الماليزية

1- السعى الجاد والدوءب لتطبيق النصوص الواردة فى دساتير الدول العربية بشأن تمكين الشباب ؛ فعلى الرغمن من تضمين معظم الدساتير العربية موادا خاصة بتعزيز دور الشباب فى عملية التنمية متعددة الأبعاد السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطنى ؛ ومن أبرزها دستور تونس 2014 الذى خصص الفصل منه للشباب بعنوان (الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن) ونص على **أن** " تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"" . وكذلك الدستور المصرى الصادر فى عام 2014 أيضا الذى أشار أيضا فى الباب الثالث منه المتعلق بالحقوق والحريات العامة وفى مادته الثانية والثمانين إلى أن " تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء، وتعمل علي اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعيةً، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة." (https://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf). ومن آسف أن هذه النصوص والمواد المطاطية – والتى جاءت ثمرة لتضحيات مئات الشباب فى ثورتى تونس ومصر 2011 – لم ترق لمستوى إلزام الحكومات المتعاقبة فى الدولتين وغيرهما من الدول العربية بوضع وتنفيذ سياسة شاملة لرعاية الشباب على غرار التجربة الماليزية ، مما يستدعى سرعة معالجة هذا القصور فى إدماج الشباب بخطط التنمية المستدامة التى وضعتها الدولتان للعام 2030 و2050.

2- ضرورة إعادة النظر فى القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الاجتماعى والأهلى بما يحفز الشباب على تأسيس الجمعيات والمنظمات الخاصة بهم فى العالم العربى لاسيما فى مجال وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ، بما يحقق رفع المعوقات والقيود أمام إقامة مثل هذا النوع من الجمعيات التى وفرت للشباب الماليزى آلاف فرص العمل وبالتالى تحويلهم من عاطلين إلى قوة دفع لجهود التنمية الماليزية خلال فترة الدراسة .

3- خلق قنوات اتصال مباشر ومفتوح بين التنظيمات والمؤسسات الشبابية والقيادات التنفيذية على مستوى المجتمع المحلى وعلى المستوى الوطنى؛ مع التزام هذه القيادات بتيسيرُ الوصول إلى كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعملية التنمية وسوق العمل وإقامة المشروعات وخلق الوظائف واختيار المِهَن، وبخاصةٍ فى القطاعاتُ التي يُرجَّح أن تنمو وتَخلق فرصَ عمل؛ إذ من شأن ذلك مساعدةُ الشباب على اتخاذ القرارات المهنية السليمة. فقد خلقَت محدوديّةُ فرص الحصول على المعلومات والتركيز الماليّ الحكومى على فئة محدودة من المواطنين والنخبة المحيطة بصانع القرار هيكلًا اقتصاديًّا يخدم مجتمعًا مغلقًا من رجال الأعمال الفاسدين الذين تراجعت استثمارتهم عقب انهيار

النظم السياسية الداعمة لهم فى تونس ومصر .

4- ضرورة العمل على تمكين جمعيات ومنظمات الشباب من الوصول إلى الأصولِ الماليّة والاجتماعيّة وبما يساعد الشباب على اتخاذ قرارات اقتصاديّةٍ مستقلّة والمشاركةِ على نحوٍ مُثمر في تنمية بلدانهم؛ وذلك من خلال تخصيص الخدمات الماليّة الآمنة والكافية لهم على نحوٍ مناسب للاستثمار. وهو ما يسهم فى تعزيز وتقوية دور المنظمات والمؤسسات الاجتماعية للشباب فى استقرار النظام السياسى وقدرته على مواجهة ومعالجة الأزمات الاقتصادية والضغوط السياسية الإقليمية والدولية؛ وتحقيق معدلات متواصلة فى النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية بين المواطنين .

هوامش الدراسة:

أولا : المراجع العربية ومواقع الانترنت

1- **البنك الدولى،** الشباب- ثروة لم تنل قيمتها المستحقة: نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(التقدم والتحديات والطريق إلى الأمام)، نيويورك، سبتمبر 2007.

2- **تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام2016 : الشبابُ وآفاقُ التنمية في واقعٍ متغيّر؛** (عمان ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية ؛ 2016) .
www.undp.org/rbas

3- الكتاب الإحصائى السنوى ؛ موقع الهيئة العامة للاحصاء الماليزية فى عام 2021 شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) :
https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/pdfPrev&id=ZjJOSnpJR21sQWVUcUp6ODRudm5JZz09

4- د.كمال المنوفى ود. جابر سعيد عوض و د.هدى ميتكيس، الأطلس الماليزى؛ برنامج الدراسات الماليزية ح جامعة القاهرة ؛ 2007، ص ص.156-220.

5- موقع الأمم المتحدة على الرابط التالى : https://news.un.org/ar/tags/mntd-lshbb -

6- موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة على الانترنت على الرابط التالى :
-https://undocs.org/ar/A/RES/64/134

7- موقع مؤشرات العالم على شبكة الانترنت:
https://www.worldometers.info/world-population/malaysia-population/

8- موقع المخابرات الأمريكية:
-https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.html

9- موقع هيئة الاحصاء الماليزية :
https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeByCat&cat=155

10- موقع منشورات قانونية على شبكة الانترنت: https://manshurat.org/node/61248

11- موقع المسجل أو الجهة الإدارية القائمة بالتسجيل فى ماليزيا على شبكة الانترنت:
The Registrar Of Youth Office http://roy.kbs.gov.my/index.php?.

12- موقع البوابة الرسمية لوزارة الإحصاء بماليزيا على شبكة الانترنت :
https://www.dosm.gov.my/

13- موقع هيئة الاستعلامات : https://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Abdul Aziz Abdul Rahman, Abdul Razaq Ahmad & Mohd Mahzan Awang, "Patriotism Among Multi-Ethnic Youths in Malaysia" in : **The 2nd International Conference on Sustainable Development & Multi-Ethnic Society,** Global Conferences Series: Social Sciences, Education and Humanities (GCSSSEH), Volume 2, 2019.

2- AZIMI HAMZAH and TURIMAN SUANDI, "Factors Contributing towards the Sustainability of Youth Organizations as Partners in Community Development", **PertanikaJ. Soc. Sci. & Hum**. Vol. 2 No.2 1994.

3- Azimi Hamzah, **Helping Malaysian Youth Move Forward: Unleashing the Prime Enablers**. Serdang: UPM. . 2010.

4- Azizuddin Ahmad, **MALAYSIAN PAPER**, CHINA-ASEAN YOUTH FORUM, National Youth Council, Malaysia. 2009.

5- Baradan Kuppusamy, "Politics-Malaysia: Civil Society Leaders Enter Election Fray," **Inter Press Service News (IPS News)**, February 13, 2008. http://ipsnews.net/news.asp?idnews=41175

6- Dr. Wilhelm Hofmeister, & Megha Sarmah (eds.), **Panorama: Insights into Asian and European Affairs , Youth Future Agents of Change or Guardians of Establishment?,** Konrad-Adenauer-Stiftung's "Regional Programme Political Dialogue Asia/Singapore". 2012 .

7- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific,**YOUTH IN MALAYSIA:A Review of the Youth Situation and National Policies and Programmes,**UNITED NATIONS.New York, 2020.

8- Hassan Karim& Siti Nor Hamid, **With the people: the Malaysian student movement 1967-1974,** Institut Analisa Sosial, Selangor, Malaysia. 1984.

9- Islamic Development Bank, **Country Youth Profile – MALAYSIA**, Women and Youth Empowerment Division Resilience and Social Development Department, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, February 2019.

10- Janice L. H. Nga, Victor T. King & Michael J. G. Parnwell, **Youth Organisations as a Starting Point for Involvement in Formal Politics in Malaysia,** http://www.istr.org/Abstracts2010/pdf/ISTR2010_0152.pdf

11- JANICE LAY HUI NGA,VICTOR TERRY KING, Youth Organisations' Participation in the Nation Building of Malaysia, **Journal of Nusantara Studies (JONUS)** 4(2): December 2019. Pp.390-409 .

12- **LAWS OF MALAYSIA: Act 668 YOUTH SOCIETIES AND YOUTH DEVELOPMENT , ACT 2007,** DICETAK OLEH PERCETAKAN NASIONAL MALAYSIA BERHAD, KUALA LUMPUR ,BAGI PIHAK DAN DENGAN PERINTAH KERAJAAN MALAYSIA.2012.
http://www.kbs.gov.my/dokumen/pekeliling/akta_Belia_bi.pdf

13- Malaysian Youth Council, **National Youth Development Policy (Third Draft) Presented to and approved by the National Youth Consultative Council,** Kuala Lumpur, 19 December 1999.

14- Malaysia, Ministry of Youth and Sports, **National Youth Development Policy**, Malaysia Prime Minister's Department, 2001, Third Outline Perspective Plan 2001-2010.
https://www.youthpolicy.org/national/Malaysia_1997_National_Youth_Development_Policy.pdf

15- Mohd Azizuddin Mohd Sani, The Emergence of New Politics in Malaysia :From Consociational to Deliberative Democracy, **Taiwan Journal of Democracy,** Volume 5, No. 2, December 2009.

16- M.L. Weiss and H. Saliha (eds.), **Social Movements in Malaysia: From Moral Communities to NGOs**, Routledge ,London, 2015.

17- NOR AZIZAN IDRIS, **MALAY-MUSLIM ETHNICITY AND CIVIL SOCIETY GROUPS: LINKAGES AND THEIR IMPACT ON MALAYSIA'S INTERNATIONAL RELATIONS**, Aberystwyth , Department of International Politics, University of Wales, 2018.

18- Norhafiza Mohd Hed , **The Dynamics of Youth Political Participation in Southeast Asia: The Case of Malaysia** , A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Sheffield ,Faculty of Social Sciences, Department of Politics .2017.

19- Richard Stephen Milne and Diane K. Mauzy, **Malaysian Politics under Mahathir,** Routledge, London.2017.

20-Saifuddin Abdullah, **Strengthening Youth Agenda:Implementation through Empowerment,** Malaysian Youth Council, Kuala Lumpur, 2018.

21- Saifuddin Abdullah , **VOICES OF YOUTH ON NATIONAL YOUTH POLICY: Formulation and Implementation through New Governance**, , Youth Academy.2012.

22- Saifuddin Abdullah, **Strengthening Youth Agenda: Implementation through Empowerment**. Kuala Lumpur: Malaysian Youth Council. 2008 .

23-_____, **Statement at the First World Conference of Ministers Responsible for Youth organised by the UN and the Government of Portugal,** Lisbon, Portugal, 8-12 August 2009.

24-_____, "**The Role of Youth and Civil Society in New Governance**".Paper at the First ASEAN People's Assembly organised by ASEAN-ISIS, Batam, Indonesia, 24-26 November 2011.

25- Third World Youth Forum**, Braga Youth Action Plan. Braga, Portugal**, 1998.

26-United Nations, **Review of the Youth Situation, Policies and Programmes in Asia and the Pacific**. New York.1999.

27- United Nations, **Guidelines for Further Planning and Suitable Follow-Up in the Field of Youth,** 1998.

28 - United Nations**, The World Programme of Action for Youth to the Year 2000 and Beyond**, 1999.

29-World Conference of Ministers Responsible for Youth, **Lisbon Declaration on Youth Policies and Programmes,** Lisbon, Portugal, 1998.

30 -Zubaidah Abu Bakar, "Power to Rule in the Hands of Young Voters," **New Straits Times**, January 23, 2009.